

ومراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة. وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2017 بلغ:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 16 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 15 جوابا كتابيا.

وفي الختام، نخطط المجلس المقرر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيد وزير الصحة حول إشكالية الصيانة داخل المستشفيات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هاذ السؤال ترددنا واش نظرناه، هل يستحق أن يطرح في البرلمان أم لا؟

ولكن الواقع اللي اطلعنا عليه في بعض المستشفيات، سواء الجهوية أو مستويات خاصة أو إقليمية، ألح علينا في طرح هذا السؤال، لأنه وضعية للأسف وضعية منجدة في عديد من المستشفيات، خاصة اللي تبتت فواحد الزمن معين.

لذلك، السيد الوزير، هاذ الأمر هذا عندو تداعيات كثيرة، سواء على العلاجات، على صحة المرضى، على المواعيد، لذلك فنتمناو أن الوزارة يكون عندها واحد الرؤية ومخطط لمعالجة هذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تشكركم، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال اللي

محضر الجلسة الرابعة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 شوال 1438هـ (18 يوليوز 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس دقائق، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن إفتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، نخطط المجلس المقرر بأن المجلس توصل بكتاب من السيد رئيس المحكمة الدستورية، مفاده توصل هذه الأخيرة بالنظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بغية البت في مدى مطابقتها لأحكام الدستور والقانونين التنظيميين، بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، راجيا إحاطة السيدات والسادة أعضاء المجلس وإبداء الرأي بشأنه داخل أجل 5 أيام.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الموجه للسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار.

ومراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة ببرمجة السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة لارتباطه بأنشطة حكومية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع التربية الوطنية.

والطواجن.. مخرجين، الزواج ما كينش، الروائح، المراحض، كذلك بعض المستوصفات يمكن ناخذ مثال أنا اعطاوني واحد المثال الإخوان ديالنا المستوصف ديال البئر الجديد تابع لإقليم الجديدة، الإشكال أشنو هو؟ ربما يكون الإشكال ثقافي، ولكن يجب نوع من الصرامة في التعامل، كترصد أموال يجب أن توظف لأهدافها.

كذلك هاذ التدايمات ديال هاذ الأمر هذا سواء على الأجهزة الاستشفائية متى تعطلت، تعطلت مصالح الناس وتعطلت استشفاء الناس، الطواير، المواعيد كتطول، كذلك محيط المستشفى، أحيانا تجد محيط المستشفى سوق أو جوطية يعني يجب الحرص في نظرنا على أنه ما يوظف لهذا الهدف أن يصل إلى هذا الهدف.

كذلك يجب محاربة بعض المظاهر اللي هي غير صحية وغير سليمة، يمكن احنا كنتساهلو مع الناس ولكن في بعض الأشياء التي تمس بصورة وسمعة المستشفى، والمستشفى كمرآة لحضارتنا، كمرآة لحضارتنا، اعتناؤنا بالإنسان يجب النظر إليها بجدية والضرب بيد من حديد على كل من يخل بهذه الأشياء هذه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عندو تعقيب؟ إذن ما عندوش تعقيب، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية حول التعامل مع الاحتجاجات، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية وموضوعه، المقاربة المعمدة في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألکم، السيد الوزير، بخصوص المقاربة المعمدة لحد الآن في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، سواء بالحسبية التي امتدت إلى أزيد من 8 أشهر أو في مختلف مدن المملكة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، وموضوعه تعرض الاحتجاجات للقمع من طرف القوات العمومية، فليتنفضل أحد

تيم الصيانة في جميع وبطريقة شمولية التي تنهم البنات التحتية، التجهيزات البيوطبية وجميع الحاجات المعيشية اليومية في المستشفيات.

فالمقاربة ديال وزارة الصحة في معالجة هذا الأمر تيكون على 3 ديال المستويات:

المستوى الأول هو مستوى محلي، اللي بميزانية ديال المستشفى المحلي، يمكن المستشفى مثلا يبدل كيف قلت فالسؤال ديالكم بالتدقيق مصابيح أو صباغة، صيانة بعض المعدات الطبية، إلى آخره.

كالمستوى الثاني اللي تتعامل معه الوزارة على المستوى الإقليمي والجهوي، وهنا الوزارة كترصد واحد الغلاف مالي سنوي فهاذ العام 2017 هو 168.5 مليون درهم زائد 12.3% بالنسبة للسنة الفارطة الجهات باش تمول الصيانة على صعيد الجهة، لأن إلى خسرات واحد الآلة وقفات ما غاديش يتسنى يعيط للوزارة باش غادي يتكلف بالصيانة ديالها.

ثالثا، على المستوى المركزي اللي تنهم التجهيزات البيوطبية الكبيرة والحديثة، مثلا مسرع الجزيئات (les accélérateurs ou les scanners) بعض المرات.

هنا وحتى دابا على صعيد الجهة تدريجيا أنه جميع التجهيزات البيوطبية الحديثة تتكون فيهم واحد البطاقة إلكترونية ديال الشركة، وخا ابغيتي تخلص شي شركة أخرى وخا تحط أموال باهظة ما يمكنش ليك تصاوبها، وإلا الشركة لأن البطاقة الإلكترونية، ولهذا امشينا فواحد الاتجاه أنه نهار تفتحو الأطراف ديال كيكون (l'appel d'offres) ديال هاذ التجهيزات الثقيلة تتحاولو نزيدو فيها الصيانة 8 حتى 10% ديال الميزانية باش غنشرو تزيدها باش الناس اللي تبيعوا لينا هاذ الآلات الكبيرة الحديثة هما اللي تيتكلفوا بالصيانة وهما اللي تيتكلفوا بالبطائق الإلكترونية إلى آخره.

فهذا التوجه عموما اللي تتمشي به الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

هو فعلا احنا ما تنقولوش أن الوزارة ما عندهاش، عندها رؤية، لكن تعدد المتدخلين على مختلف المستويات أنه يضع في كثير من الحالات من المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد، لذلك أنا شخصيا قادتني الصدق إلى مجموعة من المستشفيات سواء لزيارة مرضى أو لأغراض أخرى.

المستشفى في حقيقة الأمر هو فضاء للاستشفاء، فضاء نقي يجب أن يتمتع بالنظافة، يجب أن يتمتع بالنقاء، للأسف واحد المستشفى جهوي بني سنة 1954 تحفة من ناحية البناية، لكن للأسف القسط تتحول، الكوامل

وأبّه حرص على الارتقاء بالممارسة المهنية لمختلف مكونات السلطات العمومية إلى مستويات جيدة بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة ومختلف الفاعلين الحقوقيين والسياسيين والنقائين.

عرف الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي في بلادنا خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا ونوعيا، تتعامل معه السلطات العمومية بشكل يومي بكل مهنية ومسؤولية، عبر اتخاذ ما يلزم لتوفير الظروف المناسبة لتمكين المواطنين ومختلف الهيئات التي تؤطرهم من ممارسة حق الاحتجاج.

وإذا كان من واجب السلطات العمومية العمل على اتخاذ الإجراءات الأمنية والحرص على ضمان المناخ السليم لممارسة حرية التظاهر في الشارع العام، فإن من واجبها أيضا الحفاظ على سلطة القانون في حالة عدم احترامه من طرف المنظمين الذين يلجأ بعضهم إلى الدعوة إلى تنظيم أشكال احتجاجية بدون استيفاء المساطر القانونية المنصوص عليها في قانون التجمعات العمومية.

وهي الحالة التي يجسدها السلوك الاحتجاجي موضوع الأسئلة البرلمانية لهذه الجلسة بالمجلس الموقر، حيث تدخلت القوات العمومية يوم 8 يوليوز 2017 على الساعة 7 مساء أمام مقر البرلمان لفض وقفة احتجاجية دعت لها ما يعرف بـ لجنة الحراك الشعبي بالرباط بدون احترام القانون، سواء على مستوى عدم استيفاء المنظمين لمسطرة التصريح المعمول بها أو على مستوى الهيئة الداعية لتنظيم الوقفة والتي لا تتوفر على الصفة القانونية التي تتيح لها تأطير المواطنين والمواطنات.

تدخل القوات العمومية كان بشكل متحضر وفي احترام تام للمقتضيات القانونية الموضوعية والشكلية، على عكس ما روج له البعض، حيث حرص الحامل للشارة الوظيفية على مطالبة الحاضرين بالانصراف وفض المظاهرة لما يشكله من إخلال للأمن العام وعرقله لحركة السير والمرور، غير أن بعض الحضور أبدى رفضه لقرار السلطة، بل منهم من تعمد استفزاز ومواجهة أفراد القوات العمومية وتعريضهم للعنف اللفظي والجسدي مما اضطر معه القوات العمومية للتدخل بتنسيق مع النيابة العامة المختصة.

موقف السلطات من أجل فض الوقفة المذكورة محكوم بالقانون، وبدورها في تقدير المصلحة العامة فقط، ولا شيء غير ذلك، فلا وجود للانتقائية في تطبيق القانون اتجاه المخالفين له، فعندما يكون هناك تهديد للنظام العام عبر تصرفات قد تمس مباشرة بحرية الغير أو تؤدي إلى إرباك سير العمل ببعض الإدارات أو تقضي على عرقلة حركة السير واحتلال الساحات العمومية وإلحاق الأضرار بالملكات العامة والخاصة، فآنذاك يصبح تدخل القوات العمومية وتحت رقابة القضاء مسألة ضرورية تدخل في صلب المهام الملقاة على عاتقها، مع تحديد المسؤوليات في حالة تسجيل أي تجاوزات أو خروقات في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الممارسة المدنية تفند بقوة إدعاءات البعض بأن هناك تراجعاً في مجال الحريات وحقوق الإنسان،

السادة المستشارين.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسألكم عن السبب الحقيقي لتعرض وقع الاحتجاجات السلمية من طرف القوات العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث دائما في نفس الموضوع من فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول موضوع الهجوم المنهج المعادي للحريات والحقوق النقابية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون البرلمانيون المحترمون،

السيد الوزير، أمام الهجوم المنهج على الحريات والحقوق النقابية والحياد السليبي للسلطات المحلية، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارتم لحماية الأجراء والنقائين وفرض احترام مدونة الشغل والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتعامل القوات العمومية مع الاحتجاجات، تفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذه الأسئلة المرتبطة بقضايا أساسية تهم مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وعلى رأسهم الحق في الاحتجاج السلمي والحريات النقابية.

لقد جعلت المملكة المغربية من النهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة رهانا استراتيجيا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي حرص على أن يكسر هذا التوجه في دستور فاتح يوليوز 2011.

تعزير الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي لمجال حقوق الإنسان،

المجتمعية من مواطنين وهيئات حقوقية وسياسية ونقابية ومدنية ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة، كل من موقعه لإثراء الممارسة الحقوقية التي قطعت فيها بلادنا أشواطاً مهمة، ومواصلة بناء الدولة الديمقراطية التي يتمتع فيها الجميع بالأمن والحرية.

أملنا كبير في تحقيق ذلك، ما دام توحيد الجهود وانصهارها قد شكل على مر المحطات السياسية واحدة من نقط قوة التجربة المغربية، عبر استحضار الجميع للمصلحة الوطنية أولاً وأخيراً، والتفاني في خدمة قضايا الوطن وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الضامن الأول للحقوق والحرريات والراعي الأمين لدولة الحق والقانون. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونفتح المجال لتعقيبات السادة المستشارين، وأول تعقيب لفريق العدالة والتنمية، فليتفضل السيد الرئيس مشكوراً.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الطريقة التي أجبتم بها على سؤالنا تؤكد على فعلا أن هنالك مشكلة في المقاربة المعتمدة مع الاحتجاجات السلمية بشكل عام على امتداد ربوع الوطن والحسبية بشكل خاص.

ملي تيكون عندنا، السيد الوزير، احتجاجات دامت لأزيد من ثمانية أشهر، ما يمكنش نبقاو نتلفو فالاعتبارات القانونية ونمحصو في الاعتبارات القانونية، رغم أن هنالك الكثير مما يمكن أن يقال بشأنها.

السيد الوزير،

الاحتجاجات التي يعرفها بلدنا وبالخصوص في إقليم الحسيمة، تسائلنا الآن جميعا بشكل جدي، تسائل المقاربة التي تم اعتمادها من طرف الحكومة ومن طرف الدولة في التعامل مع هذه الاحتجاجات.

صحيح، السيد الوزير، بلادنا عندها واحد الإرث كبير جدا في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، ولذلك نحن لا نفهم كيف يتم التدخل في لحظات بطريقة غير مفهومة مع مجموعة من الوقفات والاحتجاجات اللي كتكون عادية، وهنا نتذكر كيف أنه حصل التخويف من المسيرة التي كانت مبرجة الخميس 18 ماي بالحسيمة، وتم التهويل بشكل كبير جدا يوم 20 ماي، وفي الأخير وقع التراجع على المقاربة التي كانت قاب قوسين أو أدنى وممرت في هذه المسيرة في أجواء سلمية، حضارية عادية جدا.

غندكر كذلك بالوقفة اللي كانت قدام البرلمان والتي كانت وقفة احتجاجية سلمية، وبالمناسبة الوقفات لا تحتاج إلى ترخيص، التدخل لم يكن مبررا، هل كان مبررا أن يتم الاعتداء على شخصيات حقوقية معروفة؟ هل كان مبررا أن يتم الاعتداء على الصحفيين بشكل تابعه الرأي

في ظل تسجيل دينامية غير مسبوقة تعبر عنها الأرقام المتوفرة ذات الصلة بالحق في الاحتجاج بالشارع العام، حيث أنه سنة 2016 فقط تم بكل حرية تنظيم حوالي 14400 مظاهرة بالشارع العام أي بمعدل 39 مظاهرة كل يوم.

أرقام أخرى أكثر تعبيرا تؤكد المعطيات المتوفرة بشأن النصف الأول من السنة الجارية، حيث تم تنظيم 9581 مظاهرة بالشارع العام، أي بمعدل يناهز 50 مظاهرة كل يوم، كل هذا الكم الهائل من الممارسات الحقوقية بالشارع العام ولم يتم تسجيل أي توجه سلبي من طرف السلطات العمومية أو أي تدخل أمني خارج الضوابط القانونية المعمول بها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن ممارسة الحريات العامة تدفعنا إلى استحضار حاجة أي مجتمع إلى الموازنة بين الحقوق والواجبات، فلا يمكن توفير مقومات العيش المشترك بدون ترسيخ ثقافة مواطنة تحترم القانون وتدرك بأن حدود حرية شخص ما تقف عند حدود حقوق وحرريات المواطنين الآخرين.

وفي هذا الصدد، فقد حرصت الوثيقة الدستورية بالمملكة على تأطير هذا الجانب بشكل واضح وجلي، حيث ربطت ممارسة المواطنين لحقوقهم وحررياتهم المكفولة دستوريا بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة التي تتلائم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات، هذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب على الجميع النهوض به من خلال وضع القانون كمييار فاصل لتقييم تصرفات مؤسسات الدولة والأفراد والجماعات، هل هي مطابقة لأحكامه ومضامينه أم لا؟ وليس الإرتكان إلى التقديرات المبنية على الخلفيات الضيقة لا تهم إلا مصلحة صاحبها.

إن الديمقراطية كنهج تبقى ملزمة للجميع، بدءا من مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات العامة وتعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار، ومرورا بمؤسسات الوساطة السياسية والنقابية والمدنية وانتهاء بالمواطن في حياته العامة وفي علاقته بالمؤسسات.

الحمد لله، إن المملكة المغربية تسير في الاتجاه الصحيح كبلد قوي بمؤسساته، بلد مستقر بأمنه، بلد حيوي بمجمعه، مما يساهم بلا شك في تطور مؤسسات الدولة ويعزز انخراطها في المشروع الديمقراطي في إطار التثبث بمقومات دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن السلطات العمومية تحرص على التعامل بكل إيجابية مع حق المواطنين في الاحتجاج السلمي، شريطة التزام الجميع باحترام سلطة القانون انسجاما مع رؤية الدولة في دعم مسار حقوق الإنسان، حيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال التراجع عن المكتسبات المحققة ببلادنا.

وعليه، فإن الحفاظ على هذه المكتسبات يقتضي تعبئة جميع المكونات

إضافة لمنع مثلا المسيرة اللي غادي تكون الي أعلنوا عليها الناس في 20 يوليوز، نعتقد احنا في الكونفدرالية بأن غير سليمة لأن المنع ماشي هو الحل، الحل هو الحوار، هو الإنصات وهو فتح الحوارات القطاعية، فتح حوارات مع جميع المحتجين، لأن الناس كتحجج على مطالب اجتماعية وعلى مطالب اقتصادية أساسا.

وفي هذا الإطار، كتبكم، السيد الوزير، أنكم يمكن من الوزارات القليلة اللي رافضة تفتح حوار اجتماعي قطاعي بناء على مذكرة السيد رئيس الحكومة، للأسف، فاحنا ندعوكم من هذا المنبر إلى تدارك هاذ المسألة هذي.

وكزيدو نأكدو أن المقاربة الأمنية والمقاربة ديال التعنيف راهما ماشي هي الحل، والاحتجاج خصوصا الوقفات هي ما كحتاجش كما يعرف الجميع، مكحتاجش لتصریح ولا بتاتا، ما كتهددش نهائيا الأمن العام، بل ما يهدد الأمن العام هو اللجوء إلى القمع وإلى التعنيف والحط بالكرامة ديال المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

للأسف، السيد الوزير، ما جاوبتوش على السؤال ديالنا المتعلق بالحريات النقابية، على الرغم من أن، كما نعلم جميع، الطبقة العاملة في العديد من القطاعات كتعرض لأشبح أنواع الاستغلال والإهانة نتيجة خنق الحريات النقابية وضرب المكاسب الاجتماعية التاريخية وإغلاق المعامل والتسريح الفردي والجماعي للعامل والعاملات، وكذلك الطرد المنهج للممثلين النقابيين وبعض الاعتقالات، وكذلك رفض تسليم وصولات الإيداع للمكاتب النقابية التي لا تحظى بالرضا، هذا بطبيعة الحال في تحدي سافر للأدوار الدستورية للمكون النقابي، وكذلك في خرق سافر كذلك لمدونة الشغل وللمواثيق الدولية ذات الصلة.

هاذ الشي كلو يقع أمام الحياد السليبي ديال السلطات المحلية وبعض المرات بالمباركة ديالها بانتهاجها سياسة الكيل بمكيالين، مكيال الحظوة والإكراميات وما يسمى بالريع من جهة، ومن جهة أخرى مكيال الحكرة وامتهان كرامة العاملات والعامل وتقديهم قربانا لكمشة من المحظوظين، وأسوأ مثال على هذه المسألة، المسألة ديال العمال والعاملات الزراعيين اللي

العام لا داخليا ولا خارجيا.

السيد الوزير،

نحن نعتبر بأن هذه المقاربة، وهذا الخطاب تنوجهو لكم ومن خلالكم إلى الحكومة وإلى الدولة بشكل عام، هاذ المقاربة هي مقاربة قاصرة، المقاربة الصحيحة ينبغي أن تستحضر بالإضافة إلى الإشكالات المرتبطة باختلالات اللي كينة في البرامج التنموية، ينبغي أن تستحضر الأسباب العميقة التي أدت إلى هذه الاحتجاجات، وعلى رأسها الاختلالات التي رافقت المشهد السياسي ديالنا خلال المرحلة الأخيرة وخلال المرحلة ديال التشكل ديال الحكومة، لا يعقل أن نستمر في هذه المقاربات.

المنع ديال المسيرة ديال 20 يوليوز المقبلة هو خطأ إضافي نضيفه بدون مبررات معقولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في الحقيقة هاذ السؤال هذا احنا كنا طرحناه هاذي أكثر تقريبا من سنة، ولأن السيد وزير الداخلية السابق ما كانش كيحضر للجلسات فاضطررنا أننا نظرناه الآن، وكشكر السيد الوزير لحضوره وجوابه على سؤالنا.

في الحقيقة جوابكم ما جاش كيشفي الغليل، واحنا كأعضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعرضنا كأشخاص لتعنيف في الاحتجاجات وفي التظاهرات، وتؤكد لكم، السيد الوزير، بأن ما كين لا تجاوز من طرف المتظاهرين ولا أي شيء، والمسيرات والاحتجاجات والوقفات اللي كانت مؤخرا وآخرها ديال 8 يوليوز الأخير اللي كان فيها مجموعة ديال الناس اللي ما يمكنش نشكو بأنهم كذبوا أولا فبركوا فيديوهات ولا أي شيء، كين فيهم مستشار سابق للأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الوزير الأول السابق واللي عنف لمجرد أنه امشى كينه السلطات العمومية أن طريقة تفريق التظاهرة كانت غير قانونية.

كأين أيضا القمع اللي كيتعرضوا لو النقابيين في اعتصامهم ضد انتهاك حقوقهم، نعطيو مثل مثلا ديال شركات مركز الحليب دانون اللي بدل أنكم كحكومة تساعدوا هاذ الناس على الحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم كتوقفوا في اتجاه المستثمر الأجنبي لضرب هذه الحقوق وتشريد هؤلاء العمال وريمهم إلى الجهول.

في الحقيقة تجسد مآسي اجتماعية حقيقة تستفز مشاعر كل غيور.

السيد الوزير،

احنا فالاتحاد المغربي للشغل، المنظمة الجماهيرية الملتزمة بقضايا وطنها والمصطفة دائما إلى جانب الفئات الشعبية المطالبة بالحرية والكرامة، لنا مناضلون منخرطون في حراك الريف، وقد نالهم ما نال إخوانهم في الريف من قمع ومن تنكيل ومن اعتقال.

ونحن نتابع بقلق التطورات الأخيرة والمحنة اللي كنعرفها الحقوق والحريات، عكس ذلك الشبي اللي قلت، السيد الوزير، نؤكد من جديد أن أسلوب المنع والاعتقال وامتهان كرامة السجناء لن يفرج الأزمت بقدر ما يؤججها أو يؤجلها بعدما يترك جروحا عميقة يصعب اندمالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الوقت ديا لكم انتهى.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود ما تبقى له من الوقت، أمامكم السيد الوزير دقيقة و8 ثواني.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أحسن مثال على أن ما كاينش انتقائية في التعامل مع هاذ الاحتجاجات، هو كيف قلت اليوم كاين 50 مظاهرة في المعدل يوميا عبر ربوع المملكة، 50 مظاهرة اللي كندوز في أجواء عادية، ما حد ما كاينش تهديد للأمن العام، ما حد ما كاينش أضرار ولا عرقلة السير ولا احتلال الساحات العمومية، راه ما كيكوشن تدخل، لكن في حالة أن كاين خطر على الأمن العام راه من واجب السلطات أنها تتدخل، ومن الواجب عليها أنها تحمي المواطنين، هذا كيدعينا نتكلمو واحد الدقيقة على المسيرة ديال 20 يوليوز.

هاذ المسيرة ما كاينش شي واحد اللي طلب صرح بها، مسيرة اللي كيدعيو فيها في (facebook) وفي وسائل التواصل الاجتماعي، ما كاينش مسؤول واحد على هاذ المسيرة، في واحد المدينة اللي عرفت لمدة 8 أشهر واحد الكساد تجاري اللي ما عندوش مثيل، اللي الآن يمكن لنا أنها تحيا اشوية ويكون تما واحد النوع ديال الرواج الاقتصادي اللي كنعرفو هاذ المدينة فهاذ الوقت، غنجيو ونسمحو فواحد المسيرة اللي ما تيتحكم فيها حتى واحد، اللي ما عارفينش اشكون المطلوب منها، ونسمحو لها تخرج، راه فيها خطر على المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وهو كذلك موجه للسيد وزير الداخلية، وموضوعه معايير توزيع حصة الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة

لتقديم السؤال.

المستشار السيد احمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، السيد الوزير، بعد صدور قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي سنة 1984 الذي أقر الضريبة على القيمة المضافة لأول مرة في المغرب، وأقر كذلك تحويل 30% على الأقل من هذا المنتوج إلى الجماعات الترابية.

إذن، قبل 96 لم تكن هناك معايير مدققة لهذا العملية، بعد 96 كان هناك قرار لوزير الداخلية، هاذ القرار الذي أعطى بعض المعايير التي تمكن هاذ الجماعات من الاستفادة.

إذن بعد مرور هذا الوقت، هل تفكرون، السيد الوزير، في إعادة النظر في هذه المعايير حتى تتجه في إطار واحد النوع ديال العدالة المجالية والتوازن المجالي في المغرب؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التدخل ديال السيد المستشار، اللي يمكن نقول أنه الجماعات القروية كتحظى بواحد الدعم مهم من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، هاذ الدعم اللي كيتعطى أولا من أجل تغطية مساهمات الجماعات المحلية فيما يخص التمويلات ديال البرامج ديال الكهرباء والمخططات الوطنية المندجة اللي كنعوم بها هاذ الحكومة من أجل تنمية العالم القروي. وفي هاذ الإطار، سنويا كنعطى 400 مليون درهم للجماعات القروية لإنجاز هذه المشاريع، و400 مليون درهم هي مساهمة ديال هاذ الجماعات القروية في ما يخص الطرق، الماء الشروب والكهربة القروية.

من ناحية ثانية، الجماعات المحلية كتمول مشاريع تنوية ديال هاذ الجماعات القروية اللي الميزانية ديال الجماعات ما كتسمحش بها، وهاذي كنعطينا تقريبا واحد 300 مليون درهم سنويا اللي كنعطى للجماعات القروية من أجل إنجاز هاذ المشاريع.

من جهة أخرى، 75 جماعة قروية اللي كنعطى لها سنويا الدعم من أجل موازنة الميزانية ديال هاذ الجماعات.

وفي نفس الإطار كل ما دعت الضرورة لذلك، في إطار برامج اللي هي سواء محلية أو إقليمية أو جمهورية، فالجماعات المحلية كندخل باش تعطي، يعني تقدم الدعم الكامل للجماعات القروية من أجل الوفاء بالالتزامات ديالها

محامي ديال الجماعات المحلية، إعادة النظر أولاً في المعايير، ولكن كذلك لا بد تدخل اتما كوزير الداخلية تدافعوا وتغوتوا باش هاذ (TVA) تمشي من 30 ل 35، ل 37 حتى تعطي لأن هاذو هما الجماعات اللي هي، هاذوك الوساطة، الوساطة القوية جدا هما الجماعات الترابية نعطيهم إمكانيات لكي تقوم بالواجب ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، واش عندو تعقيب في أقل من دقيقة؟

السيد وزير الداخلية:

اللي يمكن لي تقول لك، السيد المستشار، هو أنه هاذ التحويلات من (TVA) خاصها نجي كتكميل للإمكانيات الذاتية ديال الجماعات الترابية.

مع الأسف، وكتعرفوها أحسن مني، بأن الإمكانيات الذاتية وتحصيل المداخيل الذاتية تتعرف واحد التأخر كبير، هذا يجعل بأن اشغال ما اعطينا في التحويلات ل (TVA) راه ما يمكنش نصلو للانتظارات ديال الساكنة، ما يمكنش نصلو للانتظارات ديال الجماعات الترابية، خاص هاذ 2 ديال اسميتو يميشو متوازيين، من ناحية في إطار الإمكانيات المتاحة لنا، لأن جميع الجماعات الترابية كتطلب بحقها وتطلب أكثر من حقها، وخاصنا نفرقو ذاك الشي اللي كاين بين الجماعات، في نفس الوقت الجماعات الترابية تتي المداخيل ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ومعذرة، عندنا ضيوف في هذا المجلس يحضرون معنا في هذه الجلسة، مجموعة أطفال وطفلات من أبناء مدينة الراشيدية يزورون مجلس المستشارين في إطار جمعية الأشبال الدولية للتربية والتخيم.

السؤال الخامس والموجه دائما إلى السيد وزير الداخلية وموضوعه تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

لقد مرت 12 سنة على الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في

الجماعات القروية في ما يخص هاذ البرامج.

خلاصة القول، أن وزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية يعني كتنقوم بواحد العمل جبار مع الجماعات القروية باش أنها ترفع من المستوى ديالها وتعطي لها إمكانيات مهمة باش تلتزم بالبرامج ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

متفق معك على أن المديرية العامة للجماعات المحلية تقوم بدور مهم فيما يخص هاذ المساعدة، ولكن السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو أنه من 85 القانون كيقول على 30% هي الأقل من هاذ¹ (TVA) تعطى للجماعات الترابية على الأقل، إذن خاص نمشيو في استمرارية على أنه تتحول هاذ المنتج اللي هو أساسي بالنسبة للجماعات الترابية بصفة عامة، إلى تزداد ماشي من 84 ما عمر الحكومة دارت...

خاصكم اتما هما الممامون ديالنا في الجماعات المحلية، خاصكم داخل الحكومة تدافعوا على أن هاذ (TVA) تنتقل من 30 ل 35، ل 36، ل 40، ل 50، حتى نمكنو هاذ الجماعات المحلية من القيام بمهامها، لأن هاذ البرامج اللي كندخل فيهم المديرية العامة وكتعاون بهم الجماعات القروية هي البرامج اللي ماشي شغل الجماعات المحلية، هي مواضيع حتى الحكومة تنصلت منها اعطائها للجماعات الترابية، وكتمشي كندخل فيها الجماعات الترابية بإمكانية ديال هاذ (TVA)، وبالتالي هاذوك الاختصاصات المحولة بطريقة عشوائية للجماعات المحلية هي فين كيمشيو هاذوك الإمكانيات، وما كنعطيوش للجماعات الترابية الإمكانيات لكي تقوم بمهامها، ونعطيكم مثل من هاذ الجماعات اللي كاينين في هاذ المنطقة اللي فيها الآن مشاكل، في الحسجة، نعطيكم تاركيسست 11 مليون ديال درهم، إمرابطن 5 مليون درهم، بني بوعياش 21 مليون درهم، كنامة 5 مليون درهم.

وهناك توجهات وفي الحكومة عندكم، أن قالوا على أن هاذ الجماعة الترابية هي الأساس، لأن ما كتنقومش بالواجب ديالها، دخلت عليكم بالله واش 11 مليون درهم، ابحال جاعة قروية اخذات 5 مليون درهم غادي نصابو بها المستشفيات؟ نصابو بها الماء؟ نصابو بها الطرقات؟

وبالتالي، اللي مطلوب الآن هو أن يكون إعادة النظر في المعايير في اتجاه إعطاء إمكانيات كبيرة جدا للجماعات القروية حتى تكون قادرة بأن تقوم بمهامها، ما نخلوهاش تما وعلى الأخير ونحملها ما لا طاقة لها به، ونحملها المشاكل اللي الحكومة هي السبب ديالها، وبالتالي كتنمناو منكم اتما تكون

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

إعطاء واحد القفزة النوعية فيما يخص عمل مراكز الاستثمار من أجل مواكبة المستثمر، من أجل تحسين فرص الاستثمار، من أجل جلب المستثمر، من أجل جعل الجهة كقطب استثمائي في جميع جهات المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكركم السيد الوزير.

الحكومة بصدد إعادة إصلاحات هيكلية تهدف إلى تجميع مؤسسات الدولة التي تشتغل على قطاع الاستثمار بالخصوص في مؤسسة واحدة، من أجل ضمان الالتقائية وتحقيق النجاعة المطلوبة، نعتقد في فريقنا، السيد الوزير، التجمع الوطني للأحرار، بأن المراكز الجهوية للاستثمار أصبحت لا إبداع فيها، ويجب أن تغير أدوارها لتكون آلية من الآليات التي تعمل على توجيه المعلومات الكافية والإرشادات الضرورية والبحث عن مقومات الاستثمار في كل جهة على حدة حسب الخصوصيات المتوفرة لدى كل جهة، خاصة وأن الحكومة بصدد إعادة النظر في ميثاق الاستثمار وإعادة ترتيب الأولويات كذلك في هذا المجال.

تصورنا، السيد الوزير، أنه إذا ما أكدتم أنكم أجريتم تقييم، تجدون أن هذه المؤسسات كان عملها محدودا، بل كان في بعض الجهات عائقا أمام تطور الاستثمارات، لذلك يجب عليكم، من وجهة نظر فريقنا، إعادة النظر في طرق استغلالها وتغيير إطارها القانوني، لكي تلعب أدوارا أخرى تتكامل مع المقترضات الجديدة التي تشتغل عليها الحكومة في أفق إخراج ميثاق جديد للاستثمار.

لا بد وأن أذكركم، السيد الوزير، بالخطاب الملكي السامي في الدورة التشريعية الأولى 14 أكتوبر 2016 حيث جاء فيه: "إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب" انتهى كلام جلالة الملك.

إذن، تصورنا في التجمع كان دائما هو أن قطاع الاستثمار هو خلق الثروة وخصوصا مناصب الشغل التي هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو شي تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي ابغيت نزيد، إلى اسمحت السيد الرئيس، هو أنه فلسفة خلق

حكومة التناوب الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي حول تدير اللامركزية في الاستثمارات التي رسمت الخطوط العريضة لإحداث المراكز الجهوية للاستثمار، لجعلها وسيلة من بين الوسائل التي اعتمدها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني والجهوي.

وقد كان من بين المهام المفروض أن تضطلع بها المراكز الجهوية للاستثمار، إضافة إلى القيام بمهام الشباك الوحيد، تسهيل المعلومات ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين والمساهمة في التعريف بالإمكانيات الاقتصادية للجهات والأقاليم التي تتركز فيها.

السيد الوزير،

ونحن في سنة 2017 نتساءل ومعنا الرأي العام الوطني، عن حصيلة عمل هذه المراكز خلال العشرية الأولى، وهل هي في حاجة إلى تجديد أسلوب عملها لإعطائها فعالية أكبر في غياب مخطط إستراتيجي متعدد، يهدف إلى تشجيع الاستثمار على المستوى الجهوي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

عرفت المراكز الجهوية للاستثمار منذ الإحداث ديالها هاذي تقريبا 14 سنة، عرفت واحد التقييم للأداء ديالها والمردودية ديالها، ويمكن هذا التقييم من إبراز واحد المجموعة دالنتائج إيجابية.

أولا ساهمت بدور كبير في إبراز مؤهلات اقتصادية للجهات، وأكبت تنفيذ السياسات العمومية، بسطت المساطر المتعلقة بإنشاء المقاولات، حققت واحد التحسن ملحوظ في تدير الملفات الاستثمارية، سجلت ارتفاع مهم في عدد المقاولات اللي تم الإحداث ديالها والإنشاء ديالها، حيث ارتفع عدد المقاولات من 8700 مقالة سنة 2003 إلى 27000 مقالة خلال سنة 2016، و15080 مقالة خلال الأسدس الأول من السنة الجارية.

وبلغ مجموع المشاريع التي تمت المواكبة ديالها من قبل المراكز الجهوية للاستثمار خلال هاذ السنين ما مجموعه 2210 مليار درهم. خلال 2016 بلغ حجم الاستثمارات اللي واكبتها المراكز الجهوية للاستثمار ما مجموعه 212 مليار درهم.

ومن أجل تعزيز هاذ المكتسبات، في 2011 تمت واحد الدراسة اللي قام بها مكتب عالمي (McKinsey) من أجل تقييم العمل ديال هاذ المراكز وإحداث واحد القفزة نوعية في المستقبل، يعني بطريقة العمل ديال هاذ المراكز، هاذ الدراسة الآن يعني تقريبا الإطار دالعمل موجود وعيتم التنزيل ديالو، إن شاء الله، في المستقبل على أرض الواقع، والهدف منو هو

محلية التي تكلفت بالتسيير ديال المرفق دالماء والكهرباء والتطهير السائل، هاذ الطريقة، وابقاو بعض الجماعات بطبيعة الحال، ابقاو بعض الجماعات التي ابقاو كيسيروا هما بنفسهم هاذ المرفق.

هذه الجماعات التي كيسيروا هما هاذ المرفق توضعوا لهم واحد المجموعة ديال الإشكاليات أولا من حيث التمويل، لأن حين كنا واقفين فقط في توزيع الماء الشروب التمويل ديال هذه الشبكة ما يحتاج تمويلات كبيرة، لكن حين دخلنا التطهير السائل ولينا كحتاجو تمويلات كبيرة التي الجماعات الترابية ما عندهاش الإمكانيات باش تقوم بها، والآن تعيشوها تقريبا جميع المدن لأن مع التنامي الديموغرافي والتوسع الحضاري ديال المدن ولاو بعض الأحياء وباش ما نقولش الأحياء الهامشية كاملة غير مبروطة بالتطهير السائل والتي كيوضع إشكالية حقيقية.

التفكير الآن فين غادي؟ التفكير غادي باش ما نقاوش في إطار تدبير مباشر ديال الجماعات الترابية ولا عبر الوكالات هو خلق شركات جموية (SDL) التي هي التي يمكن لها تتكلف بتسيير هذا المرفق، هذا كيسمح لها يكون عندها إمكانيات ممة لأن غادي يكون عندها سوق كبير، ويمكن يتجمع فيه الماء والكهرباء والتطهير السائل، التي تتعطي لهذه الشركات إمكانيات جد ممة للاقتراض ولتحقيق الاستثمارات التي هما محتاجينهم، هذا هو التصور الي غادين فيه إن شاء الله، والتي خاصنا نخرجو في أقرب الآجال. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرًا على هذا الجواب الي أعطانا عاود رؤية أخرى يعني متدخل آخر ربما يمكن يكون فيه الجواب على الإشكاليات التي مطروحة بهذه المدن التي تكلمت عليها، وفاش طرحنا السؤال، السيد الوزير، في الحقيقة عندي في الفكر ديالي حالة خاصة هي الحالة ديال مدينة الفقيه بن صالح التي تتواجد في منطقة فيها الماء وفرشات مائة ممة جدا، ولكن المعاناة ديال الساكنة منذ سنوات مع القطاع ديال توزيع الماء الصالح للشرب فيه الوكالة ديال تادلة بني ملال، بدأت تأخذ عدد ديال المراكز، ولكن ما استطعاتش تعمل استثمارات أو تطور تقنيا هذه الخدمات يمكن نسبة المردودية في حدود 40% أو بأقل أو أكثر وعلى كل حال المردودية ديال شبكة التوزيع ديال هذه الوكالة على المستوى الوطني هي الأخيرة على المستوى الوطني.

على كل حال كين إشكال الي خلا المجلس الجماعي هذي واحد السنوات أخذ قرار باش يزول هذاك الخدمات للوكالة ولكن ما تنفذش والآن فاش مروا للمرحلة ديال الصرف الصحي ما عرفوا واش عاود تستمر

المراكز الجهوية للاستثمار، كانت فلسفة أن يكون واحد النوع من التنافسية بين جهات المملكة، واحد النوع ديال القرب من المستثمر وفي نفس الوقت نوع من التنافسية التي كتجعل لأي جهة تعطي أحسن ما عندها، هذا هو الدور والفلسفة ديال المراكز الجهوية للاستثمار، والتي على أساسه تخلقت مراكز جموية، باش أن يمكن في هاذ التنافس بين الجهات من أجل جلب الاستثمار. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه تدبير خدمات الصرف الصحي وتوزيع الماء والكهرباء ببعض المدن المتوسطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي فليقدم لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرًا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال طبعًا يتعلق، السيد الوزير، بتدبير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ببعض المدن المتوسطة والصغرى ببلادنا، لأن نتعرفوا هاذ الخدمات يمكن تتكلف بها الجماعات مباشرة، يمكن تفوضها للمكتب الوطني للماء والكهرباء، ويمكن تفوضها أيضًا للوكالات المستقلة أو القطاع الخاص، إلى غير ذلك.

فيما يتعلق بهذا الموضوع ديال الوكالات، ابغينا نعرفو منكم، السيد الوزير، الطريقة أو لا الضوابط التي موضوعة لتدخل هذه الوكالات في هذه المراكز لأننا نتعرفو بأنها صغيرة أو متوسطة كيكون صعب توقع واحد المردودية مالية أو تقنية ويمكن تؤثر على الخدمات خصوصا واحنا تعيشو في فصل الصيف. وشكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرًا السيد الرئيس.

كيف نتعرفوا، تدبير مرفق الماء والتطهير هو مرفق جماعي محض، والتدبير ديالو من اختصاص الجماعات الترابية، لكن كيف نتعرفو كاملين هاذ التدبير تم التفويض ديالو لشركات خاصة في بعض المدن الكبرى أو لوكالات

نسائلكم، السيد الوزير، عن ماهية الإجراءات والتدابير التي ستتخذها لتقوية هذه المراكز الجهوية للاستثمار؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار،

في الجواب ديالي غيكون واحد النوع ديال الإعادة ديال الجواب اللي اعطيتو دابا على المراكز الجهوية للاستثمار، كيف قلت منذ خلق هاذ المراكز في 2003 حتى 2011 قامت بواحد العمل جبار من أجل جلب الاستثمار للجهات، في 2011 قامت وزارة الداخلية بواحد التقييم للعمل ديال المراكز الجهوية للاستثمار، قامت به بواحد مكتب دراسات عالمي واللي معروف بالجدية ديالو، الهدف من هاذ الدراسة أنها تقييم الطريقة ديال العمل ديال المراكز الجهوية للاستثمار وفتح الآفاق للمستقبل باش يتم تنمية الاستثمار بطريقة أن المستثمر يلقي الأذان الصاغية، ويلقى الطريقة المثلى من أجل تحقيق الاستثمار ديالو في أحسن الظروف.

هاذ الدراسة اعطتنا واحد برنامج عمل من أجل تحسين تدخل المراكز الجهوية للاستثمار، واللي الآن احنا في صدد التنزيل ديالو إن شاء الله، الهدف منو كيف قلت قبلا أنه يسمح للمستثمر باش يدير الاستثمار ديالو ويقوم بالاستثمار ديالو في ظروف جيدة.

هذا ما كيمعش بأن على صعيد الحكومة كين واحد العمل اللي هو مهم واللي كنعرفوه كاملين هو من أجل خلق وتيسير الاستثمار، وخلق فرص العمل وتحسين مركز المغرب في (Doing Business)، هاذ العمل كنعوم به الحكومة برمتها، وخدامين عليه اليوم وجميع الوزارات خدامين عليه ماشي فقط وزارة الداخلية فيما يخص المراكز الجهوية للاستثمار، الهدف منو أنه يكون واحد المجموعة من الجهود اللي تكون متبادلة وتمشي في اتجاه أنها تجعل الاستثمار هو الهدف الأساسي ديال العمل الحكومي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حقيقة أنه الموضوع جوج ديال الأسئلة فيه ولكن الغاية من السؤال ديالنا

الوكالة في الصرف الصحي لأنه هذي الخدمة كيمشيو بجوج أحسن أو لا تتشوف المكتب الوطني للماء والكهرباء يقول ما يمكنش يدخل في الصرف الصحي وما يدخلش في الماء الصالح للشرب، وقيت الساكنة اليوم أمام مشاكل كنعيشها بشكل يومي، خصوصا في الوقت ديال الصيف تقريبا المنازل في المدينة في الطابق الأول أو الثاني ما عندهمش المياه.

إذا هذي طرحنا منها الإشكالية حول التدخل ديال الوكالة واش تستمر في بعض المراكز مثلا في الجهة اللي غادي تبقى تعيش على نفس المشاكل؟ اليوم اعطينونا حل آخر كيم التفكير فيه، كنعقدو ربما تكون هذا الحل للمشاكل اللي كنعرفها الساكنة، ولكن هذا لا بد له من استثمار إضافي، ولا بد من دعم ديال الحكومة، لأن كيف ما قلتو، السيد الوزير، بالنسبة للصرف الصحي كيجتاج لاستثمارات كبيرة، هاذ المدن ولا هاذ الجماعات ما متوفرش ليا، وبالتالي تصعب عليها بوحدها أنه تحل هاذ الإشكاليات اللي تعيشها المواطن بشكل يومي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

غير باش نكمل الفكرة ديالي، فيما يخص هاذ المدن ذات الحجم المتوسط، حين تتدخل الوكالة ولا المكتب الوطني للماء والكهرباء كيكونوا هاذ المدن تيعرفو واحد التوسع عمراني مهم جدا، والإمكانيات المتاحة للوكالة ولا للمكتب الوطني ما كيسمحو لوش أنه يقوم بالاستثمارات اللازمة في الوقت المحدد، على هاذ الشيء خص خلق هاذ الشركات الجهوية كيسمح أنها تتوفر على إمكانيات مهمة اللي يمكن لها أنها تحل هاذ الإشكالية بطريقة سلسلة وسهلة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه تحسين مناخ الأعمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلات والزملاء المحترمين،

السيد الوزير المحترم، التزمت الحكومة في تصريحها الأخير بتسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار في اتجاه تحسين مناخ الأعمال، لذا

الجهات فين كاينة هاذ المراكز، غادي يكون بحال اللي كاينين اليوم ولا ما كاينينش؟

لأن صعب أننا نجيو نقولو الآن واش المراكز الجهوية للاستثمار كتقوم بالدور ديالها، اللي يمكن نقول لكم، بأن المراكز الجهوية للاستثمار قامت بالدور ديالها خلال واحد المرحلة، وصلنا لواحد المرحلة اللي خاصنا نقيم هاذ الدور، وكاملين بنا خاصو يتقيم هذا الدور، والهدف ديالو، كيف قلت قبالية، هو خلق واحد النوع ديال المنافسة بين الجهات، خلق واحد المنافسة بين الجهات من أجل جلب الاستثمار، يعني وخا هي ماشي منافسة مثلا بحال اللي كاينة بين الشركات، لكن منافسة مجالية، اللي كنسمح بخلق فرص الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعذرة على المقاطعة لإكراه الوقت.

وننتقل إلى موضوع يرتبط مرة أخرى بواقع المعبر الحدودي باب سبتة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الحامي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، في ظل المعاناة اليومية للمواطنين بالمركز الحدودي باب سبتة، وما يشكله هذا الواقع المهيمن من مساس بالكرامة الإنسانية، بالنظر لاستفحال ظاهرة التهريب المعيشي وتداعياتها المباشرة على الاقتصاد الوطني واستئثارها باهتمام الرأي العام الوطني.

نسئلكم، السيد الوزير المحترم، حول المعاناة اليومية للمواطنين بالمعبر الحدودي باب سبتة، وعن التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة التهريب بالمعبر الحدودي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، السادة المستشارين،

معبر باب سبتة تعرف عبور تقريبا 15000 شخص يوميا، وتقريبا

بالدرجة الأولى ماشي هو الحصيلة، احنا كنتبعو وكنعرفو التطورات لأنه احنا منتخبين كنعتمو للفئة ديال المستشارين، بمعنى احنا متواجدين ميدانيا على مستوى التراب.

لكن الموضوع اللي هو أساسي هو هاذ المؤسسة اللي هي المراكز الجهوية للاستثمار اللي تم التأسيس ديالها بموجب القانون اللي كان في مارس 2002، وكانت قبل منو أو من بعد منو جات توسيع الاختصاصات ديال السادة العمال، بحيث أنه كيتأسوا اللجان الإقليمية والجهوية للاستثمار، كيتأسوا اللجنة ديال الاستثناءات، كيعطيو التراخيص، ثم كذلك في مجال العقار كيقدروا يكربوه، كيقدرو يشجعوا في هذا الاتجاه هذا، بمعنى أنه توسعت الاختصاصات ديالهم الاستثمارية.

من خلال هذه العملية كتبنا لنا أنه إسقاط وهو تركيب في اتجاه الوصول إلى الجهوية، لأنه هذا مسلسل اللي خاضو المغرب وصلنا للجهوية، الآن نحن أمام جمهوية متقدمة، وتحدث على مراكز استثمارية جمهوية التي كانت تؤسس لهذه المرحلة.

الآن، ونحن أخذنا واحد الفقرة أخرى جديدة في إطار هذه الجهوية المتقدمة، نتساءل واش هذه المراكز الجهوية للاستثمار باقية صالحة في هذه الفترة هذي، أولا تيصحها واحد الدعم آخر وخاصها واحد الرؤية أخرى في غياب واحد المجموعة ديال الملاحظات اللي كنعتموها لإكراهات، بحال مثلا القضية ديال الضرائب، التحفيز ديالها أين هو؟ القضية ديال تبسيط المساطر واش احنا راضيين عليها؟ وصلنا للمبتغى اللي ابيغناه؟

ثم كذلك وأكثر من هذا واش قدرنا هاذ المراكز الجهوية يجابوا على الجغرافيا وعلى التاريخ ديال الجهات؟ بمعنى يكون إسقاط ديال المؤهلات الطبيعية والموارد الاقتصادية ديال الجهات، ثم هل المراكز الجهوية ساهمت في تقليص هذا الموضوع ديال البطالة واستقطبت جمهوية العطالة؟

إذن، سؤالنا هو هذا، هو العمق ديالو، احنا كنعتمو معكم في نظرة تأمل، من أجل دعم ومساندة لأنه ننعرفو بأنه القوانين هي تساعد وكنهني وكنتبسط العمل ديال الإجراءات، فلذلك القانون اللي تدار واش ما آن الأوان باش يتطور أو لا باش توقف فيه واحد الوقفة تقييمية في اتجاه أحسن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عندو تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التساؤل ديالك، السيد المستشار، تساؤل اللي هو واضح ومهم، لكن السؤال اللي تطرح لو كان ما كانوا هاذ المراكز الجهوية للاستثمار فهاذ 10 سنين الأخيرة ولا 15 الأخيرة، واش كان الاستثمار غادي يكون فهاذ

تتدخل من تما تتشتغل، الآن تيجبروا صعوبات كبيرة، السيد الوزير. غير سبق لفريق الأصالة والمعاصرة طلب بتشكيل لجنة استطلاعية بتاريخ 3 ماي 2017، لكن مع الأسف لم تتفاعل الحكومة مع هذا المطلب. النقطة الثانية ما الذي قتم به لحل هذه المعضلة؟ ولازال الوضع كما كان ولازال النساء المغربيات تهان كرامتهن في معبر النل، لقد أصبح هذا المعبر كجدار فاصل عصري، نقترح عليكم، السيد الوزير، إحصاء هؤلاء النساء وتخصيص منحة لهن من صندوق التماسك الاجتماعي، انما عارفين، السيد الوزير، صندوق التماسك الاجتماعي فيه 8 المليار ديال درهم ما صرفتشي. إذن، هنايا أتم تشوف البطالة هاذ الشي اللي واقع في المعبر الحدودي ديال باب سبتة، كان الإشكال مطروح غير في طنجة وفي تطوان وفي المضيق والفيندق، اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار،

كتعرف أنت أحسن مني بأن معبر بليونش ما عمرو ما كان معبر كيدوزوا منو المواطنين بصفة عادية، كان معبر مخصص فقط للسكانة دبليونش، وهاذي كتعرفها وكتعرفوها كاملين، يعني معبر بليونش عمرو ما يمكن يدير الدور اللي كيقوم به معبر ديال طرخال ديال باب سبتة، هذا من جهة.

من جهة ثانية، كيف قلت احنا خدامين الآن باش نلقاو واحد الحل اللي هو ماشي حل جذري، لكن حل كيسمح باش ما يتخلطوش المسافرون اللي كيعبروا باب سبتة مع أشخاص اللي كيقوموا بهاذ التهريب المعيشي.

وفي هاذ الإطار العمالة ديال المضيق - الفيندق والعمالة ديال تطوان في اتصال دائم مع سلطات جهات أخرى باش نلقاو الحلول اللي تمكن أن العابرين لهاذ المعبر يدوزوا في أحسن الظروف، لأن ما نساوش بأن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال التاسع والأخير الموجه للسيد وزير الداخلية في هذه الجلسة، وموضوعه تأهيل الأسواق الأسبوعية بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

8000 سيارة كل يوم، هذا تبدل على أن هاذ المعبر بصفة عامة هو يعني فيه واحد الاكتظاظ دائم، زد على هاذ الشي أنه يوميا وكل صباح، الناس اللي تيعرفوا هاذ المعبر تيعرفوا كيفاش تدار فيه الخدمة يوميا، تيعرف عبور ما يناهز 1000 سيارة، وأكثر من 3500 حتى 4000 شخص يوميا في الصباح الباكر من أجل التهريب المعيشي، هذا تيجعل أن ذاك المعبر تيعرف واحد الاكتظاظ مهم بزاف وكبير بزاف، وخاصة في الصباح.

من أجل حل هاذ الإشكالية كايين الآن واحد العمل اللي تقومو به إن شاء الله، من أجل فتح واحد المعبر موازي، باش نفرقو بين الناس اللي تيعبروا هاذ النقطة، يعني للعبور إلى المدينة المحتلة لسبتة، وبين اللي تيقوموا بالتهريب المعيشي.

باش نفرقو بيناتهم يعني على بعد واحد 50، 100 متر من المعبر الأول، نحن بصدد خلق واحد المعبر ثاني لهاذ الناس، هذا فيما يخص تنظيم العمل داخل هاذ المعبر، هذا ما كيعفيناش أننا تفكرو فالمشكل ديال التهريب المعيشي، اللي هي إشكالية هيكلية وخاصة حلول اللي خاص الحكومة برمتها تفكر فيها من أجل خلق فرص الشغل لهاذ الناس اللي تيقوموا بهاذ العمل، هاذي الطريقة الوحيدة اللي عندنا باش نقضيو على هاذ الآفات هذي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحماي:

شكرا السيد الوزير على الجواب دياكم.

غير انت عارف، السيد الوزير، كان مؤخرا ماتت سيدة تما في المعبر الحدودي. نتلاحظو، السيد الوزير المحترم، كايين واحد المجموعة ديال الإجراءات دارتها الحكومة المغربية مع الحكومة الإسبانية، ولكن اللي نتلاحظو الحكومة المغربية لم تتفاعل مع هذه المجموعة ديال الاقتراحات.

اللي تيعرفو، السيد الوزير، هو اجمال اللي قلنا، مجموعة ديال الصور ها هي تشوفها، إهانة بالنسبة للكرامة الإنسانية ديال المواطنين، هاذوك المغاربة وهاذيك راه بلادنا، الحمد لله، خصهم يدخلوا كايين حلول، اجمال اللي حضرت، كايين معبر (déjà) كايين هو بليونش، كايين حلول اللي خصها تدار، إلى يمكن هاذ الناس هاذو تيمشيو يجيبوا لقمة العيش نخلو لهم المعبر ديال بليونش اجمال اللي كان قبل، لهاذ الناس هاذو.

دابا نتعرف الصيف كايين واحد المجموعة الناس تتجي تزور بلادها وتتبعي تمشي على سبتة، ولكن الآن ما تيقدروش يدوزوا على المعبر ديال سبتة.

كايين واحد الإشكالية ديال الناس المغاربة اللي عايشين تما اللي كانوا تيعرجوا واحد الفئة الناس اللي ككتقري اولادها، واحد الفئة الناس اللي

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف أسواقنا الأسبوعية اختلالات عديدة في طرق تدبيرها التي باتت متجاوزة، ولا بد من الانتقال إلى آليات معقلنة للتدبير، سواء من خلال التعاون بين الجماعات والقطاع الخاص، وذلك باعتبار هذه الأسواق تعد نقطة قوة للجماعات الترابية، وعلى هذا الأساس بات من الضروري الاهتمام بها لتصبح مدخلا للتنمية الترابية، تمكن من تطوير وتسويق المنتجات وخاصة لدى ساكنة العالم القروي.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتأهيل هذا النوع من الأسواق المغربية وجعلها فضاء اقتصاديا متميزا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف كنعرفوا هاذ الأسواق الأسبوعية كنعبر مرافق عمومية مهمة بالنسبة للجماعات الترابية، لأنها كتلعب واحد الدور اقتصادي واجتماعي، والوظيفة ديالها ما كنعحتاجش للتوضيح.

المشكل فين مطروح؟ المشكل بأن هاذ الأسواق عرفت واحد النوع دالتقهقر، واحد التراجع فيما يخص يعني العمل ديالها، وحتى المداخل اللي كانت كتوفرها للجماعات الترابية ما ابقاتش، اعلاش؟ لأنها ما ابقاتش كتساير الوقت. وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الفلاحة والتجارة والصناعة وإعداد التراب كانت قامت بواحد الدراسة، واللي أعطت أن واحد المجموعة ديال، ماشي واحد المجموعة، تقريبا جميع الأسواق ديال الجماعات الترابية ديال الجماعات القروية خاصها إعادة النظر وخاصها إعادة الهيكلة.

في هاذ الإطار، تم تخصيص واحد البرنامج إن شاء الله اللي غادي نبدأ العمل فيه، واللي غيكلف تقريبا 4 مليار ديال درهم، في المرحلة الأولى المبلغ المالي والغلاف المالي المخصص له كيبليغ تقريبا مليار و200 مليون ديال درهم، والهدف منو تأهيل 200 سوق أسبوعي بتكلفة تقريبا 6 مليون، كنعضرو بطبيعة الحال على (la moyenne) المعدل، 6 مليون درهم لكل سوق أسبوعي، في 2018-2019 و2020، على أساس أن الأسواق الأخرى إن شاء الله غادي تفي في مرحلة قادمة.

الهدف هو أن هاذ الأسواق الأسبوعية اللي كانت كتلعب واحد الدور مهم في التنمية ديال الجماعات الترابية، تقوم بهاذ الدور ديالها في المستقبل إن شاء الله، وأهم من هذا تفي المداخل ديال الجماعات الترابية وتخلق واحد النوع ديال النشاط الاقتصادي داخل هاذ الجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم وعلى التفهم ديالكم لهاذ الوضعية الشاذة اللي في الحقيقة كيعيشها العالم القروي، وخاصة هذه الأسواق الأسبوعية اللي هو الملتقى الوحيد، السيد الوزير، الملتقى الوحيد ديال القبائل، ولكن تيعيشوا واحد النهار اللي هو هجم، ملي يكون العجاج راه ما شاء الله، ولا كانت الشتاء أكثر.

وهذا بالإضافة، السيد الوزير، لأن الجماعات كيف ما قال السيد المستشار المحترم، راه الجماعات ذيك الإمكانيات ديالها ضعيفة، ما عندهاش باش تقوي تصايب الأرض ديال الأسواق ولا باش تغطيهم، ولا باش تنقي المسائل رغم هاذ الأسواق كلها هما تقريبا راه ولاو مكربين، كيتكراو للخواص، ولكن هاذوك الخواص ما تيحتراموشاي كنانيش التحملات.

كندوي لك غير على واحد السوق ديالنا، لأن هاذوك حتى المجازر، السيد الوزير، راه من العار باش ندخلو لهاذوك الأسواق ونشوفو هاذوك المجازر اللي هي مشوهة بالكامل، غير هاذوك الأساط اللي كيحطوا عليهم الناس اللحم، راه كيبقاو الأسبوع كامل، كيبقاو فوق منهم الحيوانات، الكلاب الضالة، هذا ما كيشرفش بلادنا في 2017، السيد الوزير.

ولهذا، الله يجازيكم بخير تتعاونوا مع هاذ الجماعات واعطوهم إمكانيات باش يخدموا وباش يبقو حالتهم، باش يبقو الأسواق ديالهم، كيف ما قلنا، لأن هذا هو الملتقى الوحيد اللي كيتجمعوا فيه القبائل وكياخذوا فيه واحد العدد ديال المسائل.

ولهذا، السيد الوزير، كما كذلك السيد الوزير نطلب منكم باش تعطيو التعليمات ديالكم للسلطات المحلية، لأن الناس واحد العدد ديال الأسواق، إلى جيتي غير من آسفي مثلا لهنا للرباط، إلى دزقي من بعض الفيلاجات راهم سادين الطرقات، كيبخلو السوق اللي هو سوق أسبوعي، ولكن كيجرجوا الناس للطريق اللي هي نظيفة واللي هي منقية باش يحتفظوا، من العار باش نبقوا السلع ديالنا معروضة في التراب وفي المسائل اللي ماشي هي هذي.

شكرا السيد الوزير، ولهذا احنا عرفناك الخدمة ديالك، وابغيناكم تعطيونا هاذ الملايير لهذه الأسواق باش تنمي بعدا على الأقل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي ابغيت نصيف هو أنه ماشي فقط تطوير هاذ الأسواق الأسبوعية، لكن حتى طريقة التعامل لحد الآن، بأنه كراء هذه الأسواق، بالطريقة باش كان كيتم ما كانش كييجعل من هذه الأسواق أنها تكون في المستوى المطلوب، وما كيمش المداخيل ديال الجماعة.

لهذا راه احنا في إطار هاذ المخطط، حتى الطريقة ديال كراء الأسواق سوف يتم إعادة النظر فيها، باش يتم الكراء ديالها بطريقة اللي كنسمح تنمي المداخيل ديال الجماعات وتسمح بأن الأسواق تنعقد في ظروف حسنة من الناحية الأمنية ولا من الناحية الصحية، وبأنها توفر الفضاء اللازم للتنمية ديال الجماعة الترابية المعنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك كذلك لمساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه الخيمات المبرجة في صيف 2017، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المستشارات،

السيد الوزير المحترم، ككل سنة تعمل وزارتك خلال فصل الصيف على تنظيم العديد من الخيمات لفائدة الأطفال بمختلف ربوع المملكة، وعادة ما تعرف هذه العملية مجموعة من الإشكالات المرتبطة بتدبير مخيمات الاصطياف، طريقة الاستفادة والمساهمات المالية المحددة للمستفيدين، إضافة إلى ظروف استقبال الأطفال والتغذية المقدمة لهم، ثم سلامة وأمن المستفيدين.

على هذا الأساس نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستخذونها لتدبير عملية التخييم لهذه السنة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا ذكرتو واحد المجموعة ديال الاختلالات اللي وقفنا عليها خلال بداية هاذ الموسم ديال التخييم أو قبل، لكن نظرا لضيق الوقت ما استطعناش نخلو جميع الإشكالات، لكن هناك واحد العملية ديال الإصلاح اللي انطلقت في انتظار أنه السنة المقبلة تنواعمكم أنه يعني نتغلبو على جميع المشاكل.

بداية، عدد الخيمات التابعة للوزارة يالاه 50 مخيم، لا تكفي لاستيعاب كل الأطفال المستفيدين، يعني الطاقة الاستيعابية لا تتجاوز 80000-90000 خلال فترة الصيف، الباقي واحد 50000 بشراكة مع وزارة السياحة اللي أعطونا المراكز ديال وزارة السياحة، وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بمجموعة ديال المدارس والداخليات التي تتوفر فيها الشروط، إلى غير ذلك، هذا باش نوفر لذيك الحصة ديال 30000، 40000، ما غاديش نوصلو لـ 200000، ولكن غنقولو الحقيقة أشنو وصلنا لو، هاذيك الحقيقة هي اللي غادي تعطينا عملية الإصلاح، إذن ما غاديش نقاو نضخمو في الأرقام.

التوزيع تم هاذ السنة بشكل استثنائي، يعني والي اخداتو الوزارة منذ السنة الماضية بعد انتهاء التخييم السنة الماضية، التوزيع تم بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم، هذا هو العنصر الجديد باتفاق مع الجامعة الوطنية للتخييم، ما كانش تتكون برجة، الوزارة كنتستقبل في أي لحظة، هاذ المرة كايبة برجة ما قبل الاستفادة، فهاذو هما العمليات الممكنة.

متفق معك التغذية ماشي هي هاذيك، كاي اختلالات، متفق معك فذاك الشيء وممكن اختلالات أخرى، أنا تنفضل أنه باش ندخلو في التفاصيل نجي عندكم للجنة ونعطيكم كلشي، ذيك الاختلالات وقفنا عليها باش ما نديروش واحد الزعزعة ديال العملية ديال التخييم، لكن فيها تحسين على الأقل مقارنة مع السنوات الماضية، ولكن ماشي ذاك الشيء اللي تنطمحو لو والي تيطمحو لو الأطفال ديالنا، واحنا مسؤولين على ذوك الأطفال.

هناك بعض الأمور اللي محسومة بشكل، يعني ما ابغيتش تسامح فيه، هو ما يدخلش شي طفل للمخيم وهو ما عندوش التأمين.

ثانيا، ما يخلطوش السنين ديال المستفيدين، الشباب بوحدهم، اليافعين بوحدهم، والأطفال بوحدهم، تيجيونا بعض الجمعيات المحلية اللي ما تيحترمش هاذ الشروط تزدوهم من باب الخيم باش يمكن لنا نخلقوا واحد النوع ديال الانضباط، لا لدى أطر الوزارة، لا لدى الجمعيات، لا لدى الأطفال، وكاي مراحل، وهاذيك المراحل يعلن عنها بشكل مسبق شفاف باش يمكن للجميع يستفيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تنشكروك على الصراحة وعلى التشخيص اللي هو واقعي، ولكن انسجاما مع تشخيص الخيمات، كما تعلمون، هو فضاء للتربية والترفيه لا تعوضه لا الأسر ولا المدرسة، وله دور كبير في التنمية البشرية، وفي التنمية المستدامة، وفي بناء شخصية الأطفال.

المطلوب، كما ذكرتم، السيد الوزير، هو تنمية هذه الخيمات وتطويرها نوعا وفئة وكما وكيف.

وكذلك نتطلبو منكم، السيد الوزير، بالتعامل مع الخيمات باعتبارها خدمة وطنية عمومية واجبة، وليس خدمة إحسان أو هبة أو صدقة، إلى آخره، واعتبار هذه الخيمات حق من حقوق الطفل المغربي، لأنه هاذ القطاع ديال الخيمات منذ.. رغم أنه المغرب راكم التجربة ديال 80 سنة، إلا أنه لازال يعاني ما يعانيه، كما ذكرتم، السيد الوزير، وهو الآن دون انتظارات وحاجيات الأطفال ولا آباءهم ولا أوليائهم.

لهذا، السيد الوزير، لقد حان الوقت أن يتم التحول من الهواية إلى الاحترافية، بمعنى نتطلبو منكم باش تكون عندكم واحد الروح ديال الاحترافية اللي جات في الرد ديالكم.

وعليه، الحكومة ومن خلالها مطلوبة بتطوير القطاع، القطاع ديال الخيمات، وتحسين ظروف أدائه والرفع من مردوديته، فلا بد أولا من توسيع شبكات الخيمات بتوفير فضاءات جديدة وبناءات وبنيات تحتية في المستوى المطلوب، فالمراكز الحالية لا تستوعب لا الأعداد الكبيرة المتزايدة للأطفال كل سنة، وكذلك فهي ناقصة التجهيز أو منعدمة حتى.

ولابد هنا من الإشارة، السيد الوزير، لأمر هام وهو أن العالم القروي والمناطق النائية يعاني أباؤها من الحرمان والإقصاء من الاستفادة من الخيمات، في الوقت الذي ننادي فيه بالإنصاف والعدالة والمساواة بين كل أبناء الوطن.

السيد الوزير المحترم،

هناك إكراهات أساسية لابد من ذكرها، وسنذكر منها وسائل النقل، وسائل النقل من وإلى الخيمات، وكذلك تملص، نسجل هنا تملص بعض القطاعات الوزارية اللي ما كتنشاركش معكم، وأنا أقصد الصحة والتعليم وقطاعات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لست أدري هل السيد الوزير يمكن أن يعقب في حدود أقل من 20 ثانية؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

بسرعة السيد المستشار.

هناك فضاءات لا تستحق أن تحمل اسم مخيم، ما كنتخلفوش، يعني المشاركة ديال القطاعات فهاذ السنة، لا الصحة ولا التعليم في إطار اتفاقيات اللي عقدناهم معهم، احنا ابغينا اللحظة ديال التخيم تكون لحظة احتفالية لدى الطفل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه العرض التخيمي لهذه السنة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نستغرب عدم التأكيد على وحدة الموضوع في هذا السؤال، رغم أن الأسئلة الأولى المتعلقة بقطاع الداخلية تم إقرار وحدة الموضوع رغم تباين موضوعاتها.

على كل نساالككم، السيد الوزير، عن العرض الوطني التخيمي الوطني لهذه السنة، وحصّة جهة فاس مكناس وإقليم تاونات تحديدا من هذا العرض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بالعرض التخيمي هو عرض شمولي، فيه تقريبا حسب الانطلاقة 200000، ولكن ما غنوصلوش لـ 200000، لأنه وضعنا واحد المجموعة ديال الضوابط، وضعنا فيها الطفل على رأس، في المقدمة ديال كل الإشكاليات، إذن الطفل خاص يكون عندو العناية الخاصة، لأن أول امتحان له مع الخدمة العمومية خارج المدرسة وخارج الأسرة هو المخيم.

لهذا السبب، أنا نكمل على السؤال اللي سبق احنا ابغينا نوضعو برنامج جديد اللي احنا بصدد التهيئة ديالو، مخيمات موضوعاتية، لأن الطفل يختار من جميع مناطق المغرب، يمكن لو يمشي لمخيم موضوعاتي، ما يقاش كيمشي لمخيم، كيخرج من هذه المنطقة يمشي لهذه المنطقة، نفس الأطفال، في نفس الحي، في نفس المخيم، باش كيبقى واحد النوع ديال التنازع والتلاحم ما بين مكونات المجتمع المغربي.

فيما يتعلق بجهة فاس مكناس، ما عنديش الإحصائيات، السيد

وبالتالي تكون عندها آثار سلبية على هاذ الفضاءات وهاذ المخيمات. نسجل أيضا غياب عدالة مجالية حقيقية في مجال العرض التخيبي، إذ أنها المحور المستفيد بنسب كبيرة يبقى هو نفس المحور، في حين أن الأقاليم غير المحظوظة تبقى دائما غير مستفيدة. نسجل أيضا مبالغة بعض الجمعيات في قيمة أو رسم المشاركة في هاذ المخيمات، رغم أن الوزارة تتكلف بمجموعة من التكاليف. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا قلت للسيد المستشار عدم الرضى، أنا شخصيا لست براص، هذا واقع عندو 83 سنة، ولا شي مجهود، 83 والوزارة لا تملك فضاء ديال الوزارة، هناك نموذج ديال السعيدة الذي تم بناؤه، هذاك هو النموذج الذي سيعمم الذي تتوفر فيه الشروط لاستقبال الأطفال في ظروف جيدة، لما نتكلم عن مخيمات الأطفال لا نتكلم عن الشباب.

هذا الموسم الوطني للتخييم للأطفال، ابغينا نديرو الشباب نزيدو نعاودو نتفقو عليها ونزيدوها، أنا أطبق بشكل قاطع التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، صدر في 2007 ولا مجهود، ما يمكن ليناش نستمر، وأعطى الحلول وإلى طبقنا غير هاذيك الحلول غادي نرقبو ونرتقي بالمستوى ديال هذا، ذيك الساعة غادي نشوفو التوزيع المجالي.

لما كنتكلمو على 200 ألف واحنا ما كنوصلوهاش وكنديرو الإعلان ديال 200 ألف، حقيقة غادي نعرفوها هاذ السنة بالضبط اشحال كنعلمو، وغادي نخبركم بالنتائج في النهاية، باش ما نكبروش الأرقام، مليون، 2 مليون، 3 مليون اللي خاصها تكون، في فرنسا 60 مليون ديال الساكنة، 6 مليون ديال الأطفال كيخيموا، في الولايات المتحدة الأمريكية 50 مليون طفل، كنتكلم على الأطفال ما كنتكلمش على الشباب، الشباب عندهم إمكانيات أخرى، يمكن لنا ناقشوها، لكن هاذ الوقت ديال الصيف هي مخصصة للأطفال، يجب أن نعني بالأطفال في مخيمات موضوعاتية باش يمكن لو يستافد على جميع الواجحات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال موجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، وموضوعه الدور الآلية للسقوط، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار، ما جبتهاش معايا لكن إذا ابغيتي نمذك بها كتابة، اللي وقع هو أنه الجامعة الوطنية للتخييم باتفاق مع الوزارة بشكل شفاف، ولا واحد كيقوعوا التدخلات، كيتصلوا بي شخصيا الإخوان المستشارين، الإخوان النواب، المسؤولين، لكن ابغينا نحترموا ذيك الشفافية اللي توضع النهار الأول. العدد، يمكن لي نمذك بالعدد السيد المستشار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

ولكن نسجل أن العرض عرض جد هزيل مقارنة مع الفئات المستهدفة، إلى كان غير عدد التلاميذ يقدر تقريبا بـ 10 ملايين تلميذ، وأنه ولو نوصلو لـ 200000 مستفيد، فالعرض يبقى هزيل جدا، خصوصا وأن المخيمات لها أهمية قصوى في بناء الشخصية، شخصية الشاب، شخصية الطفل، بل أن هناك فرق شاسع بين الإنسان الذي مر بتجربة تخييمية والإنسان الذي لم يمر بهذه التجربة.

على كل، نسجل أيضا الارتباك الذي حصل في البرنامج من خلال تملص أو عدم وفاء وزارة التربية الوطنية بالتزاماتها في آخر لحظة، وهذا الأمر كان يجب أن يتوقع، وبالتالي أنه واحد المجموعة ديال الجمعيات سمحت منها المقاعد التي منحت لها، وللأسف كان من الصعب على هذه الجمعيات إقناع الآباء والأطفال بما وقع، وبالتالي كان عندها آثار سلبية على نفسية الأطفال والأسر.

ونسجل أن الفئات التي تم سحب المقاعد منها هي الجهات والأقاليم غير المحظوظة التي من المفروض أنها كانت فرصة أولى للاستفادة من هذا العرض التخيبي، وأسجل كمثل على ذلك إقليم تاونات، جمعية الشروق بقرية با محمد.

ثم أننا نستغرب أنه تراجعنا تمكين جمعيات شبيبة حزبية من الدعم رغم الدور المحوري الذي تلعبه هذه الجمعيات في تأهيل وتكوين النخب المستقبلية لتسيير الشأن العام.

كما تثير عدم رضا الفاعلين المباشرين في هاذ العرض، عدم رضا الجمعيات لا على مستوى الفضاءات، لا على مستوى حجم التأطير، لا على مستوى تمكين الصفقات فيما يخص التغذية في جهات محددة. بل أن هناك ممولو حفلات تم تكليفهم بالتغذية، وهو ما انعكس على جودة وكية التغذية بهذه المخيمات.

نسجل اختيار فضاءات غير صالحة للتخييم، خاصة بعض الفضاءات المتواجدة في مناطق معروفة بارتفاع درجة حرارتها وبانتشار الحشرات فيها،

البرنامج، لكن تأكدوا أنه في غضون الخمس السنوات التي ستأتي سنكون قد تقدمنا كثيرا في معالجة هذه الظاهرة في بلادنا.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على جوابكم.

السيد الوزير، حسب الإحصائيات ديال الوزارة ديالكم يبلغ عدد الدور الآيلة للسقوط حوالي 43000 دار موزعة على مدن مراكش وفاس والدار البيضاء، وغيرها، ملي تهضرو على 43000 دار آيلة للسقوط تهضرو على 43000 قبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة، فتؤدي بحياة مواطنين أبرياء، ويمكن أن تبيد أسر بكاملها وهم تحت أسقف هذه المنازل.

السيد الوزير،

هذه الأسر التي تعيش في هذه المنازل تعيش اليوم في قلق وحالتها النفسية تدعو إلى الإشفاق، لأنها معرضة للخطر في أي حين، أما في فصل الشتاء، السيد الوزير، هاذ الناس هاذو راه تيطير عليهم النعاس، بل فيهم اللي تبيوضوا اليدين ديالهم على القلوب ديالهم، منهم من يغادر هذه الدور مؤقتا وهو مكره لكي لا يعرض حياته وحياة أسرته لمكروه.
هذه الأرواح، السيد الوزير، تسائلنا جميعا إن لم نعمل على حمايتها من الخطر.

أشترم، السيد الوزير، للقانون اللي صادفنا عليه السنة الماضية واللي جبته مشكورين وتناقش في هذا المجلس، وصدر في الجريدة الرسمية منذ سنة، إلا أنه لم يجد طريقه للتنفيذ، فعلا جاب واحد العدد ديال الإجراءات، جاب واحد العدد ديال التداير مهمة جدا، ومنها التحديد ديال المسؤولية، جاب واحد الرؤية استباقية واستشرافية لصيانة جميع المباني الآيلة للسقوط على التراب الوطني ولنفاذي الأخطار الناجمة عنها.
والوكالة، السيد الوزير، اللي أشترم لها، كما قلت فعلا، هاذ المؤسسة راه هي اللي غادي تضطلع بهاذ الدور هذا.

احنا اليوم، السيد الوزير، ما ابغيناش هاذ القانون يبقى حبر على ورق، ابغينا هاذ القانون يخرج حيز التطبيق، لأن أي هدر في الزمن في تنزيل هاذ القانون يعني مزيد من الفواجع، يعني مزيد من إزهاق للأرواح.
لذلك، السيد الوزير، نطالبكم باستعجال بتسريع أجراء هذا القانون وإدخاله حيز التنفيذ، لأن الأمر خطير جدا بالنسبة لهاذ الناس هاذو اللي ساكنين في هاذ الديور والحالة النفسية ديالهم مزرية، لذلك، السيد الوزير، كملتسو منكم باش تسرعوا بإدخال هاذ القانون حيز التطبيق.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تشكل الدور الآيلة للسقوط خطرا كبيرا على أرواح وممتلكات ساكنة المدن العتيقة كمراكش وفاس والدار البيضاء، وغيرها، فرغم الجهود المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة، تبقى النتائج المحققة في هذا المجال ضعيفة.
إذن، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتم للتغلب على هذه المشكلة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بن عبد الله، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان

وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

الدور الآيلة للسقوط مرتبطة بمقاربة عامة هي اللي عملنا على وضعها في إطار الحكومة السابقة ونواصلها في إطار هذه الحكومة، أولا مقاربة مبنية على إطار قانوني جديد، وهو القانون اللي صادفنا عليه واللي كيمكن من آليات ديال التدخل جديدة، خاصة فيما يتعلق بملاكي هذه الدور الآيلة للسقوط، وبالنسبة للدور التي توجد في وضعية خطيرة جدا، أو متقدمة على مستوى الخطورة، ثم هاذ القانون يحدد كذلك مختلف سمات التدخل باش نتمكن من أننا نضونو الإمكانيات العملية ديالنا على جميع المستويات.

الجانب الثاني هو المرتبط بهاذ القانون نفسه تيوضع آلية جديدة للتدخل اللي هي الوكالة الوطنية لمحاربة الآيل للسقوط وللتجديد الحضري، هاذ الوكالة اليوم جاهزة خاصنا غير نعينو على رأسها مدير جديد أو مديرة جديدة، وسيتم ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة حتى نتمكن من القيام بعملها وفقا لهاذ المقاربة اللي تيوفرها هاذ القانون.

أما فيما يتعلق بالتدخل العملي فهو مرتبط اليوم بما يناهز 22000 وحدة سكنية بمختلف مدن المغرب، البعض من هاذ البرامج انتهى، البعض الآخر في طور الانتهاء في بعض الأحيان يعرف بعض التأخر، نسعى إلى تداركه، وهناك سعي إلى أننا نوفر كل الإمكانيات من أجل أننا نغطي ما تبقى باش نوصول لـ 43000 وحدة سكنية مهددة بالانهيار اللي تم الإحصاء ديالها سنة 2012، وهاذ الأمر مرتبط كذلك بالإمكانيات المالية المخولة لهاذ

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

فعلا أنا معكم، الأسر التي تعيش في هذه الدور الآيلة للسقوط تعيش حالات نفسية ومادية صعبة وصعبة جدا، وبالتالي يتعين التسريع من وتيرة التدخل، إعلموا أنه بالنسبة للنص هناك ضرورة المصادقة على النصوص التطبيقية، يعني القانون باش نمكنو أننا نترضو هذه الطرق ديال التدخل، والأمر الآن وارد.

وكذلك في الأسابيع القليلة المقبلة غادي نصادقو على المرسوم الذي يمكن من تدقيق أكثر طرق التدخل طبقا لما ينص عليه القانون.

فيما يخص البرامج اللي معمولة الآن، أنا ابغيتكم غير تقدرنا بأنه لما تنقولو راه احنا نتعالجو 22000 وحدة اليوم، وغادي نعالجو 20000 وحدة أخرى في إطار 5 سنين اللي غادي تأتي راه كلها أسر في وضع في بعض الأحيان، 22000 بناية، فكل بناية كايين 10 ديال الأسر، فبالثالي ماشي أمر ساهل أننا نعالجوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه السبل الكفيلة للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، تتوفر بلادنا ولله الحمد على مؤهلات طبيعية خلابة خصوصا في مناطق الأطلس والصحراء، هذه المؤهلات مع الأسف غير مستغلة بالشكل الكافي لكي تكون مناطق جذابة للسياحة، نظرا لافتقارها للبنيات الأساسية الضرورية.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجيتكم المستقبلية للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية والصحراوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين على هاذ السؤال وهاذ الاهتمام اللي كتعطيو لهاد القطاع الحيوي ديال السياحة في بلادنا، قطاع السياحة اللي كيمثل واحد الجزء كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني ديالنا واللي هو أول مورد ديال العملة الصعبة بالنسبة لبلادنا، وكيشغل كذلك واحد العدد كبير ديال الناس في هاذ القطاع ديال السياحة.

إذن السياحة محمة بالنسبة للاقتصاد الوطني ديالنا والسياحة محمة كذلك بالنسبة للناس اللي كيعيشوا فقط من هذا المنتج السياحي بالخصوص بالنسبة للسياحة الجبلية لأن بعض المناطق البعيدة وبعض المناطق الجبلية وبعض المناطق الصحراوية المدخول الأساسي الأول ديالهم هو هاذ القطاع ديال السياحة.

اليوم هاذ القطاع ديال السياحة هو قطاع أفقي اللي كيتطلب التدخل ديال قطاعات متعددة وديال إدارات متعددة، نتكلم قبيلة على الولوج وعلى الوصول وعلى طريقة الوصول إلى بعض المناطق، هنا تتطلب فعلا تدخل ديال قطاعات أخرى، واحنا نشغل اليوم في إطار الجهوية الموسعة على خلق بعض الأدوات لتنفيذ بعض البرامج ديال الشراكة مع جميع القطاعات لتنفيذ هذه العمليات ديال تنمية هذه السياحة الجبلية.

ابغيت كذلك نقول أن السياحة الجبلية كتعرف اليوم واحد التطور في بعض المناطق أصبحت ومهمات معروفة لا وطنيا ولا عالميا احنا الدور ديالنا كوزارة هو توفير الإطار القانوني لهذا القطاع ديال السياحة الجبلية، وتوفير كذلك التكوين بالنسبة للمهنيين اللي كيشغلوا في هذا القطاع ديال السياحة الجبلية، وهنا ابغيت نشير أن كان عندنا واحد العجز بالنسبة للتكوين ديال المرشدين بالنسبة للسياحة الجبلية، كايين واحد المركز اللي يمكن تتعرفوا في تابنت في المنطقة ديال أزيلال اللي كان مشدود هذه سنوات واللي احنا نجتهد اليوم بمشاركة مع الجهة باش نعاودو وفتحنوه وفتحنو المجال لواحد العدد ديال الشباب باش يشتغلوا في هذا الميدان ديال السياحة الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب،

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار واثقون بأنكم ستشتغلون على تعزيز القدرات السياحية لبلادنا في تجويد المنتج السياحي الوطني الجبلي

على مشروع المساعدة ديال شركات المناولة، غير أن بعض العقول أو بعض منعمدي الضمير استغلوها فرصة لاستنزاف الطاقات واستغلال اليد العاملة في أشبع صور.

السؤال للسيد الوزير: ما هي الطرق والسبل لإيقاف هاذ النزيف الاجتماعي القاتل؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يقيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار الكريم.

هاذ السؤال سبق أن أجبت عنه مرتين، مرة في مجلس النواب، وسابقا قبل أسبوعين على ما أتذكر. أريد أن أؤكد بأن الحكومة عازمة على الوقوف في وجه هذه الظاهرة، ولن تسمح بأي مخالفات أو بأي خرق للقانون في هذا المجال، وأؤكد لكم، السيد المستشار، أننا عاكفون على اتخاذ كافة الإجراءات، فضلا عن الإجراءات التي تسمح بها مدونة الشغل والتي تلزم المفاوض الأصلي بالتزامات المفاوض الباطن وكل ما تعرفه في المدونة، السيد المستشار.

ولكننا الآن عازمون بالإضافة إلى البرنامج الوطني ديال التفتيش، بالإضافة لواحد الاتفاقية أخيرة درناها ديال التعاون بين المفتشية ديال وزارة التشغيل والمفتشية ديال الضمان الاجتماعي باش نتبادلو المعطيات ونتبادلو المعلومات باش نرصدها هاذ الظواهر ديال الخلل، ولكن أكثر من ذلك، قررنا أننا سنتصرف على مستوى العقود اللي كنتديرها الدولة والمؤسسات العمومية مع مقاولات من هاذ الشكل.

في دفاتر التحملات سنشتغل هذه المرة على مستوى المرسوم ديال الصفقات العمومية باش نضبوطه وباش ما يمشكش على الأقل على مستوى المؤسسات الحكومية وعلى مستوى المؤسسات العمومية نسمحو بهاذ الشيء، لا يمكن أن يستمر هذا لأنني، كما قلت سابقا، هذا نوع من الاستعباد الجديد الذي لا يليق بدولة ابحال المغرب، اللي احنا تنستناو دولة الحق والقانون، والحق كذلك في أبعاده الاجتماعية وفي أبعاده إعطاء أدنى الحقوق لأنه فعلا كايين استعباد، وأنا عندي ووقفت على حالات ملموسة في هذا الصدد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضل.

والصحراوي، في تحقيق التوازن المطلوب، أملنا كبير فيكم، السيد الوزير، على الاشتغال مستقبلا على تحسين المنتج السياحي الجلي والصحراوي في إطار رؤية شمولية للحكومة ككل، لأن تطوير القطاع السياحي في هذا الإطار رهين بتوفير الإرادة الكاملة للحكومة في توفير الإمكانيات لوزارة السياحة لإنجاح هذه الرؤية عبر تعزيز برنامج فك العزلة للوصول بسهولة إلى الأماكن الجبلية الطبيعية، والتي تزخر بها بلادنا والله الحمد.

كما أن المناطق الصحراوية تفتقر بدورها إلى البنيات التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع السياحية فيها خصوصا السياحة الطيبة، لذا أملنا كبير فيكم، السيد الوزير، للاشتغال على هذا المنتج الوطني لأن منتج مراكش وأكادير وفاس والسعيدية غير كاف، ويعيشون اليوم صعوبات كبيرة.

وهنا أثير انتباهكم أن المكتب الوطني للسياحة والذي يتوفر على ميزانية ضخمة تتجاوز 80 مليار سنتيم وجب عليه أن يدعم هذا المنتج الوطني السياحي، ويساهم بالتالي معكم في الارتقاء بتسمية صناعة السياحة، السياحة في الجبال وفي الصحراء.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى كان عندكم تعقيب في حدود أقل من نصف دقيقة.

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد

اجتماعي:

غير ابغيت نأكد أن هاذ النوع ديال السياحة والسياسة الجبلية أساسية وضرورية بالخصوص في هذيك المناطق اللي عادة ما كتكون معزولة والمدخول الأساسي ديالها هو هاد المنتج السياحي، بدون شك أننا خاصنا نديرو مجهود أكبر بالنسبة لتحسين هاد المنتج السياحي ديال الجبل، إبراز المؤهلات ديال هذه المنطقة من خلال المكتب ديال السياحة والترويج لهاذ المناطق باش يكون عندها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه استغلال اليد العاملة وتغيير قانون الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

الحضور الكريم،

كنظن أن السؤال المطروح اليوم يسائلنا جميعا بأن الحكومة أقدمت

المستشار السيد عبد السلام الببار:

أظن أنني لست ملزما بالتوضيح أكثر، سيما وأن الجواب الذي سمعته من السيد الوزير كان واضحا وشاهدا على أنه هناك بعض منعدي الضمير استغلوا شركات المناولة للاستغلال البشع لليد العاملة، لا معنى بأن شركة تسمح لنفسها بتشغيل نساء ورجال وشباب بـ 500 درهم، 10000 ريال في الشهر ومن تنديو لـ (Inspection du travail) لمتنشية الشغل هي الحاسم، تقول لك أنا تنطبق القانون، تستخدم ساعتين في النهار، والواقع أن العاملات المنظفات يشتغلن من الثامنة إلى الثامنة مساء، معنى 12 ساعة ولا كان شي واحدة تترفض فصيهرها الطرد، والوضع الاجتماعي يرغمهم ويرغم باقي الشباب على قبول هذا النوع من الاستغلال.

أنا واثق بأن من يسمعي اليوم، والوزير المسؤول عندو حس نقابي، يجب أن تنصدي جميعا، والحال في هاذ المجلس هنا، المنظفات يشتغلن بأجس ثمن بعيدا عن الحد الأدنى للأجور ويوقعن على ثمن لا يستلمنه، هل تقبل هذا ونحن في البرلمان؟ أليس من العار أن يكون بيننا نحن من يخالف القانون؟

رجاء، السيد الوزير، وأشد بجمرة على عزيمتكم وواثق جدا من تفهمكم، سيما وقد صرحتم بأنكم وقفتم مشكورا على حالات متعددة، اليوم هاذيك الصفقات يتم التلاعب بها، ويتم الرخ على ظهور الأربياء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لا، ما غادي يمكنش نرد لأنني متفق معك 1000%، وتيظهر لي حتى المقاولات الشريفة والمواطنة ويظهر المؤسسات ديالنا اللي هي عندها رمزية في البلاد، لا يجوز أن تسمح بمثل هذا، وينبغي أن نبدأ بأنفسنا، وأنا أعدك بأنني سأبدأ من وزارة التشغيل وأطهرها في حالة ما إذا كانت هناك حالات من هذا القبيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه تعامل الحكومة مع مشاكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، يعانى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من جملة من المشاكل والإكراهات تؤثر بشكل سلبي على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى الخدمات الإدارية المقدمة إليهم تبقى دون انتظاراتهم وتطلعاتهم.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير الواجب اتخاذها في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الكريم ابوعتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا ابغيت نشكر فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال. هناك إستراتيجية خاصة للتعامل مع مغاربة العالم فيما يخص التعايش مع مشاكلهم، وهاذ الإستراتيجية مبنية على مجموعة من الآليات.

أول آلية هناك لجنة وزارية تجتمع تحت رئاسة رئيس الحكومة، واجتمعت مؤخرا في ماي وفيها كل القطاعات الإدارية والوزارية، وبالتالي اللي كنا نقاش كيفاش أنها تتفاعل مع مشاكل مغاربة العالم.

ثانيا، هناك داخل الوزارة اللي كيشرف عليها هاذ العبد الضعيف، هناك مصلحة خاصة فيها مجموعة من الموظفين تلقاوا تكوين خاص، كيستقبلوا بشكل منتظم كل الشكايات ويوجهوها للقطاعات المعنية، وكنكتبو يوميا المئات ديال توجيهات الشكايات فيما يخص التأطير والتوجيه.

ثانيا، من بين النتائج اللي تعطات مؤخرا وكانت إيجابية، هو أن مجموعة من الوثائق اللي كانت كتوجه للخارج كانت كتوقع بشكل مركزي في الرباط، الآن توقع والمصادقة عليها في مجموعة من العائلات خارج الرباط، وهذا شيء إيجابي، باستثناء مجموعة من العقود اللي عندها طابع عدلي فهاذي تبقى من اختصاص المحاكم لكن على تراب المملكة المغربية.

كذلك هناك مجموعة من الشبايبك الخاصة اللي كاينة في الجمارك، كاينة في الضرائب، كاينة في المحافظة، كل سنة فهاذ الفترة كتبقى مفتوحة، خاصة بمغاربة العالم.

كذلك وهذا شيء إيجابي، المشروع الأخير اللي انطلق مع محافظتي، اللي كيسمح للمغاربة في الخارج أنهم يطالعوا على وضعية العقار ديالهم (à distance) عن بعد، واللي هي تيمكن تسمى واحد الثورة اللي

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

الأرقام اللي كاينة حاليا، هو أنه كاين ارتفاع بـ 4% ديال توافد مغاربة العالم، على مستوى الأرقام كذلك المالية كاين ارتفاع بـ 0.2%، إذن المغاربة كيتوافدوا على بلادهم كما جرت العادة نظرا لارتباطهم الوثيق بالوطن الأصلي.

أنا قلت بأنه كاينة مشاكل كثيرة، لكن راه تغلبنا على مشاكل كثيرة، وقعت تراكمات إيجابية، احنا بصدد تطوير مجموعة من الآليات بتنسيق مع قطاعات إدارية معينة، كاينة مشاكل اللي يمكن تتحل بسرعة، كاين مشاكل اللي كيتطلب مساطر والتنسيق فيها أساسي، وبالتالي ما يمكنش نعالجوها في غياب قواعد قانونية اللي غادي تحسنها.

فإذن كاين اهتمام استثنائي، ويمكن نختم كذلك بأنه من بين التجارب الرائدة فالعالم، ديال الاهتمام بالناس اللي عايشين في الخارج هم مغاربة العالم، بصدق، وقارنا مع مجموعة من الدول اللي عندها الناس في الخارج، باستثناء مغربي ومحافظين عليه وتوجيهات صاحب الجلالة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرك على مساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الماء وموضوعه صيانة السدود، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من أجل التحكم في الموارد المائية، نهج المغرب منذ عقود سياسة مائة حكمة، ارتكزت أساسا على تعبئة الموارد المائية عبر إنجاز تجهيزات مائة كبرى، مكنت بلادنا من تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب حتى خلال فترات الجفاف الطويلة، إلا أنه نظرا للتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة تقلص منسوب المياه، مما دفع بالبنك الدولي في تقريره إلى الإشارة للأزمة المائية التي تنتظر المغرب في أفق 2025، ليرتفع العجز إلى أكثر من ملياري متر مكعب، بالموازاة مع ارتفاع الطلب على الماء إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب، وتراجع حقينة السدود بسبب قلة الأمطار من جهة وارتفاع حجم الأوحال من جهة أخرى.

وقد تضمن البرنامج الحكومي إلى مواصلة إنجاز السدود الكبرى بإنجاز 15 سد مبرمج وبمعدل ثلاث سدود في السنة، ما بين 2017 و2021،

عتساعدنا باش نتجنبو مجموعة من المشاكل اللي كنعرف بعض العقارات. كذلك، وهذا شيء إيجابي ومهم، هو أنه ملي كنعرفو بأن كاين مجموعة من الدور ديال دالمغاربة العالم انطلقتنا من تزيت كنعجربة مهمة، كاينة في الناظور عاطية تجربة مهمة وكاينة كذلك مؤخرا في بني ملال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الواضحة.

إنما، السيد الوزير، احنا كنعجيو نعيدو الثقة ديالنا لهاذ الشريحة، لهاذ الجالية، لأبناء الجالية ديالنا، لأن كنعيشوا واحد المشاكل اللي هي كبيرة، حتى في الطرق ملي كيكونوا جاينين، ولات عصابات اللي ولات دابا كتلاقاهم، لأن خاصنا أمن اللي يرد البال لهاذ الناس هاذو ملي كيكونوا جاينين، يكونوا في أمن وآمان حتى يوصلوا لوليداتهم وللعائلات دياهم.

كاين مشاكل بالجملة اللي كيلقاوها هاذ الناس هاذو، كاين مشاكل المساطر الإدارية اللي ملي كيدخل جايب معه شهر ديال (congé) وفورقة اللي خاص ياخذها في 3 أيام ولا 4 أيام كيولي واخذها خاصو يمشي خالو وهاذيك الورقة مازال ما اخذهاش، خاصو حتى يرجع لها السنة المقبلة، يعني كاين مشاكل المساطر اللي هي خاص تكون جذرية، هاذ الناس ما خاصهموش يبقاو يتسناو، اللي دائما كان عندهم هاذ المشاكل هاذي غير في المساطر، غير من إدارة لإدارة، كاين مشاكل كبيرة، السيد الوزير، لأن خاصكم تاخذوا بيدهم، لأن هاذ الناس هاذو راه سفراء ديالنا اللي كيجيونا من الخارج وكيجيونا لنا مستثمرين وكيجيونا.. السياحة، إذن خاصنا نعتنيو بهم كما صاحب الجلالة نصره الله دائما كيولي اهتمام كبير لهاذ الفئة هاذي.

إذن احنا حتى احنا خاصنا نديرو واحد الجهود كلنا جميعا لهاذ الناس هاذو، كاين مشاكل كبيرة اللي كيتلقاوها، لأن دابا ملي كيخرج هاذ السيد من الميناء، كيخرج بسيارة كاين سكانير اللي كيقرب أشنو عندو، واش كاين شي سلاح، كاين شي حاجة، هو ملي كيخرج وما كنعقاش تفتيشية عاود ثاني في الطريق، غادين ويقلبوا فيه حتى يوصل، حتى كيمل هذا، واش اخبارك بلي كاين هاذ العام 14% اللي ناقصة ديال أبناء الجالية اللي ما جاوش، أشنو المشكل دياهم، السيد الوزير؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد والحواف على التعقيب.

ديال السد كانت في أفق 2021-2025 وقدمنا خمس سنوات قبل الأجل ديالو المحددة.

بطبيعة الحال هناك مشاريع أخرى اللي غتعرّفها العديد من المناطق اللي غنتلجؤو فيها للبحر، ومن السابق لأوانه الحديث عن أزمة عطش في المغرب، لأن إن لم تكفينا الموارد المائية ديال الأمطار، عندنا الحمد لله 3500 كيلومتر من الشواطئ غنتلجؤو للبحر، وهناك تجارب نموذجية، بل أقول نموذجية على الصعيد الدولي اللي المغرب انخرط فيها، اللي غتمكن من ضمان الأمن المائي لكافة المواطنين المغاربة. شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ التوضيحات القيمة.

الي ابغينا نذكروه هو أنه سد محمد الخامس المتمركز بالجهة الشرقية، فعلا عاد بالنفع على هاذ الجهة وعلى المنطقة ككل، حيث تيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة، ويعتبر مصدرا لتوليد الطاقة الكهربائية، أيضا مزودا رئيسيا للماء الصالح للشرب، إلا أن هاذ السعة ديال هاذ السد ولات تقلصت بشكل كبير وكبير جدا، وذلك بارتفاع حجم الأوحال، حيث تقلصت هاذ السعة من 740 مليون متر مكعب إلى 288 أو 300 مليون متر مكعب، الأمر الذي يدعو إلى التعجيل بتعليه هاذ السد.

نعم، أعتقد أنها مبرجة هاذ التعليه، لكن ابغينا نعرفو متى؟ وفوقاش غتبدأ الأشغال في هاذ السد؟

أيضا ابغينا نعرفو المال ديال سد عزمنا بإقليم الدريوش، واش هناك شي تصور على أنه غادي تبدأ فيه الأشغال في القريب العاجل أو ماذا؟ شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة، فلتفضل مشكورة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل سد محمد الخامس اللي تيتواجد في واحد المنطقة تعتبر من الناحية الجيولوجية منطقة غير قارة، يعني فيها انجراف كبير للتربة، وتيسجل بالإضافة إلى سد عبد الكريم الخطابي أعلى نسبة ديال التوحل، احنا الآن بصدد القيام بالدراسة التقنيّة، باش نشوفو هاذ السد واش أنه قابل للرفع

فضلا عن 50 سد في نفس الفترة بمعدل 10 سدود صغرى سنويا.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن ما هي الجهات التي حظيت ببرمجة السدود خلال هذه السنة؟ وما هي نسبة الإنجاز للسدود التي أطلقتوها في الفترة السابقة؟ وأين وصلت الدراسات الخاصة بتحويل المياه بين الجهات؟ شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على هاذ السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجستيك والماء، مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل، إن كانت هناك سياسة ناجعة يعني أثبتت النجاعة ديالها والفعالية ديالها هي السياسة المائية منذ فجر الاستقلال لأنها كانت دائما قائمة على الدينامية وعلى الاستشعار وعلى الاستباقية، مما مكن المغرب يعني من تجاوز فترات الجفاف اللي كانت في بعض الأحيان متتالية وكانت فترات عسيرة بفضل يعني هاذ النظرة ديال التحكم في الموارد المائية، وتعبئتها وتخزينها اللي كنتنفعنا في فترات الجفاف.

الآن كتوفرو على واحد الرصيد مائي، التجهيزات المائية جد مهم تقريبا 140 سد كبير بواحد القدرة تخزينية اللي كنتتجاوز 17 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى 13 سد في طور الإنجاز، ثم تقريبا إلى 30 أو أكثر من 30 سد اللي هو مرتقب في أفق 2030.

ولكن الآن بحكم المعطى المناخي، بحكم هاذ التقلبات المناخية اللي أصبح المغرب عرضة لها، لم يعد من الممكن الاقتصاد فقط على بناء السدود أو الاكتفاء بالموارد المائية السطحية، صار من اللازم أننا ننوع مصادر التزويد، يعني ما نكتفيوش فقط عن تخزين مياه السدود ولكن نلتجؤو إلى موارد مائية غير تقليدية، وبالخصوص تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه المعالجة، اللي المغرب يعني سجل تأخر جد مهم في هاذ المجال.

احنا غنستمر في السدود بواحد الوتيرة ديال 3 السدود، إن سمحت الإمكانيات المالية بطبيعة الحال ديال الدولة، سنويا، ولكن هاذ البرمجة ديال هاذ السدود بطبيعة الحال احنا ما تنعملوهاش عن طيب خاطرنا، ما تنبرمجوش سد في منطقة معينة لأن ابغينا ذاك المنطقة، البرمجة قائمة بالأساس مع الشركاء الأساسيين ديالنا، يعني القطاع الفلاحي وقطاع الماء الصالح للشرب، يعني المنطقة اللي تنلمسو فيها أن هناك خطر أو البنية التحتية اللي موجودة فيها لم تعد قادرة على تلبية كل الحاجات، تنبرمجو فيها منشآت مائية كما حصل مؤخرا في إقليم الحسيمة بالرغم من الآفاق الزمنية

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أعتذر لأن السيد الوزير خارج المغرب، السؤال الذي طرحه الفريق المحترم سؤال جد هام.

أولا، ننتقل من الوضعية الحالية، المغرب من ناحية جلب الاستثمارات ومناخ الاستثمار يتقدم سنة بعد أخرى، كمين واحد العدد ديال التطورات، وهاذي بشراكة مع الفاعلين، إلى اخذنا المؤشر ديال مناخ الأعمال ديال البنك الدولي كنا في أزيد من 120 نقطة هادي سنوات، دابا الآن الرتبة 68 على 190 دولة.

تدفع الاستثمارات الأجنبية، إلى اخذنا الخمس سنوات الماضية تدفق طلع بحوالي 50%، 136 مليار، هادي إحصائيات مكتب الصرف، وهاذ العام في الخمسة أشهر الأولى ارتفاع ديال 24%، اخذنا المؤشر ديال مخطط تسريع التنمية الصناعية اللي المهنيين فاعل أساسي فيه، الآن مجموع الاتفاقيات اللي توقعات تتعطينا أزيد من 173 ألف منصب شغل، وعدد من الأهداف بدأت كتنحقق وفي قطاعات حيوية.

اخذنا المؤشر ديال الإشكالية ديال العقار، المشروع ديال الخطائر الصناعية للكراء بدأت كتقدم، 1000 هكتار اللي دابا الآن معدة، اخذنا المؤشر ديال التمويل كمين 3 ديال الصناديق والصندوق الرابع ازداد هاذ السنة في إطار قانون المالية، الصندوق ديال الضمان ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة 4000 مشروع، ومن الناحية المالية هادي 11 مليار درهم لأزيد من 16000 منصب شغل.

اخذنا الصندوق المرتبط بدعم الاستثمار في إطار صندوق الضمان المركزي، غادي نلقوا أيضا عدد من المشاريع اللي تم الأخذ بها، واللي الحصه ديال الدولة وصلات لأزيد من مليار ونصف ديال درهم.

اخذنا الصندوق الثالث واللي انطلق وبدا كتحقق نتائج، لأنه انطلق هادي سنوات، يمكن ويكتمل في الصناديق، قطاع عام، قطاع خاص، موجهة للاستثمار اللي اعطانا شركات، واللي المبالغ المفرج عنها من طرف الدولة وصلت لـ 194 مليون درهم، الآن عندنا صندوق رابع خاص بالمقاولات الناشئة (les startups) اللي غادي ينطلق بـ 500 مليون هادي الصندوق.

هذي إنجازات، ولكن واش هادي الشي راضيين عليه؟ واش كافي؟ لا، لأن الحاجيات أكبر.

ولهذا، القناعة اللي كابتة عند الإتحاد معنا نتقاسمها، خاص عمل على مستوى العقار، والولوج إليه، بدا هادي العمل خاصو يتواصل، خاص عمل على المستوى الجهوي، اللجان الجهوية ديال مناخ الأعمال خاصها تنطلق، خاص عمل على مستوى الميثاق الجديد ديال الاستثمار، التحفيزات الضريبية وحل الإشكاليات المرتبطة بذلك، وخاص عمل أيضا على مستوى

من الطاقة الاستيعابية ديالو أو لا غير قابل.

ولكن بالرغم من أنه يسجل أدنى نسبة ديال الماء، غنطلقو لو الماء من سد الحسن الثاني اللي تبتواجد في العالية ديال حوض ملوية في إقليم ميدلت، هذا من أجل سد الخصاص اللي تتعرفو منطقة ملوية كاملة لأنها سجلت عجز جد مهم على مستوى التساقطات وعلى مستوى الواردات.

بالنسبة لسد "عزيمان" اللي بإقليم الدريوش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة ومعذرة على المقاطعة، وشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

السؤال الأخير في هاته الجلسة موجه لقطاع الاستثمار، وموضوعه معوقات الاستثمار بالمغرب، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العراشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتركزو في الفريق ديالنا، فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب أساسا على تشجيع الاستثمار نظرا للأهمية ديالو واللي تيمثلوا من تحدي للبلاد ديالنا، خصوصا أن البطالة تتعرف ارتفاعا وخصوصا في أوساط الشباب.

وأمام هاذ الوضعية كيبقى تحفيز وتشجيع المقاول على الاستثمار هي الوسيلة الوحيدة لخلق مناصب شغل جديدة.

ولهذا كنبطلو احنا في الفريق ديالنا من الحكومة الموقرة الإسراع في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تنفيذ ما جاء به في البرنامج الحكومي على مستوى التربية والتكوين، تبسيط المساطر الإدارية، تخفيض الضغط الضريبي، تسهيل ولوج المقاول لتمويل العقار ومحاربة هيمنة القطاع غير المنظم، وخصوصا إيجاد حلول لكلفة اللوجيستيك اللي كنعرف ارتفاع كبير، وخصوصا المقاولات اللي كتواجد في مدن داخلية كمكناس وفاس، كنعرفو باللي التكلفة تناع اللوجيستيك كتوصل تقريبا لخمس مرات أكثر من الكلفة تناع المقاولات اللي هي كتواجد بجوار المدن اللي فيها الموائ كالدبار البيضاء وطنجة.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتمزم الحكومة اتخاذها على المدى القريب والمدى المتوسط لتشجيع الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تقريبا صناعات ومقاولات كثيرة، كانت تقريبا.. اجمال دابا في الصناعات تناع (la confection) كانت على الأقل 50 شركة في مكناس وأكثر من 50 في فاس، اليوم ما كاينش هاذ الشي كلو، كاين شي مشاكل خاصنا نعرفوهم، مشاكل اللي كاين كتعلق بالتكلفة تناع اللوجيستيك، راه بيننا وبين الدار البيضاء، بين مكناس وفاس والدار البيضاء خمسة المرات التكلفة، يمكن للواحد يمشي يشري الأرض في الناحية ديال الدار البيضاء بخمسة المرات في الثمن ديالها ويدخلها في الاستثمار، ولا يمشي كيأدي الثمن ديالها في كل سنة.

خاصنا نديرو واحد.. ونطلبو من السيدة.. من الحكومة الموقرة باش تدير واحد (Commission de veille) باش يمكن.. واحنا عندنا أفكار كاتحاد وطني عام في الفريق ديالنا اللي يمكن لنا نعطيوهم لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، كما نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وشكرا لكم جميعا لمساهمتم معنا.
ورفعت الجلسة.

الإشكاليات المرتبطة بالتكوين والربط ما بين المنظومة ديال التكوين، سواء التكوين المهني أو التكوين الجامعي في علاقته مع الاستثمار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الوزير،

كنتخرو بالمؤشرات اللي وصلها المغرب في (Doing Business)، وكذلك كنتخرو بالاستراتيجيات بما تسمى بالمهن الجدد، كالسيارات والطيران، وهنا غنوصلو لتقريبا لـ 60 مليار درهم سنة 2017. ولكن ما خصناش ننساو الصناعات التقليدية القديمة، أنا من جهة مكناس - فاس، في الجهة ديال مكناس- فاس كانت كتعرف واحد الصناعة في الثمانينات والتسعينات، صناعات كثيرة، كالملايس والأجهزة وكذلك الصناعات الغذائية وصناعات كتعلق بمواد البناء وصناعات الخشب، كانوا